النقل والاتصالات

اليوم الوطني ١٨ ديسمبر

فيا طالما قد زيّنتها أفعالنا

المؤسس

قطر ستبقى حرّة

ملحق خاص تصدره «لوسيل» عن قطاع المواصلات والاتصالات بمناسبة اليوم الوطني للدولة 2018

رئيس مجلس الإدارة ثاني بن عبدالله آل ثاني

Sunday 16 December 2018

الأحد 9 ربيع الآخر 1440 هـ. 16 ديسمبر 2018

54 % نمو مساهمة القطاعين في الناتج المحلي خلال 5 سنوات

«المواصلات والاتصالات» عصب الاقتصاد المستدام

قفزة قياسية في مساهمة «النقل والاتصالات» بالناتج المحلي

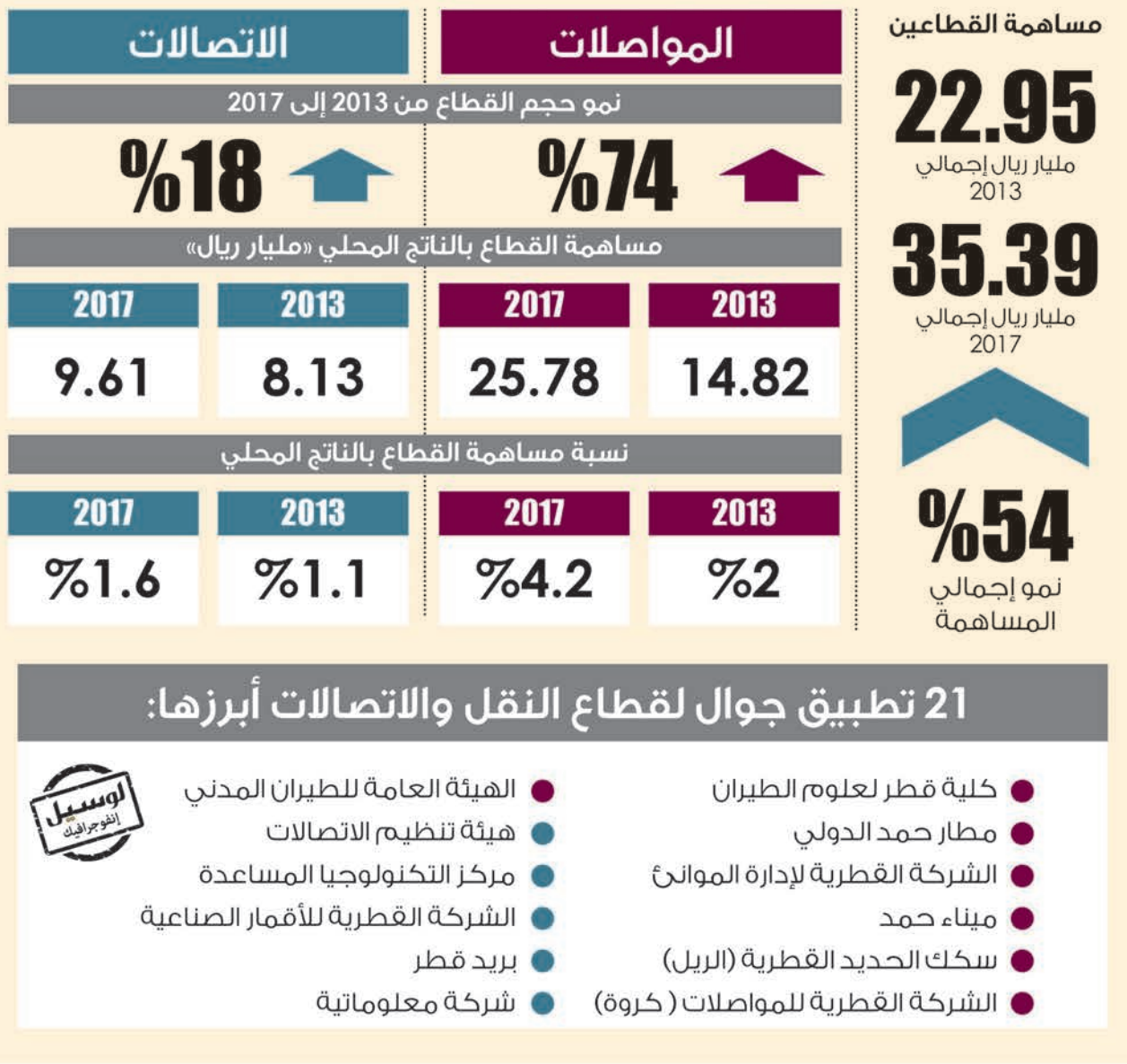

حسن السيد: 270 مليون معاملة عبر حكومة قطر الرقمية

التفاصيل 6-7

«موانئ قطر».. أرقام قياسية ومشروعات متنوعة في 2018

التفاصيل 10 : 13

16مشروعا ذكيا جديدا ضمن «تسمو»

التفاصيل 14-15

السبيعي: صناعة الطيران محور إستراتيجي لتنويع الاقتصاد

التفاصيل 16 : 18

«الريل».. منظومة متكاملة للسكك الحديدية المستدامة

التفاصيل 21 : 23

«ميزة»: 3 مراكز بيانات بمعايير عالمية

التفاصيل 27

5 مشروعات مقترحة

«النقل».. خطط وإستراتيجيات

نقل واتصال

يشكل قطاع النقل أحد أهم القطاعات التي تدعم مسيرة الإنجازات في وزارة المواصلات والاتصالات، حيث تحرص الأخيرة باستمرار على إعداد وإطلاق مبادرات وخطط إستراتيجية شاملة داعمة لرؤية قطر الوطنية 2030. وأعلنت «الوزارة» مؤخراً عن تفاصيل إستراتيجية مشاركة القطاع الخاص لمشاريع قطاع النقل في الدولة، والتي تعكس رغبة «المواصلات والاتصالات» في تنفيذ رؤية القيادة الرشيدة، بدعم القطاع الخاص بما يجعله رافداً أساسياً في الاقتصاد الوطني، وإشراكه في النهضة التنموية. تهدف الإستراتيجية إلى دعم وتحفيز وتمكين وإشراك القطاع الخاص في مشاريع الدولة المتعلقة بالنقل والمواصلات والاتصالات، بالإضافة إلى تحقيق القيمة مقابل المال من خلال التحديد المناسب لنطاق المشاريع الخاضعة لمنظومة مشاركة القطاع الخاص، فضلا عن ضمان المنافسة بين الشركات عبر شفافية طرح المشروع على القطاع الخاص.

وتغطي الإستراتيجية جميع القطاعات الأساسية والفرعية لقطاع النقل والمواصلات، حيث أصدرت تقييما لجاهزية القطاع لاعتماد منظومة مشاركة القطاع الخاص، ودرست مشاريع النقل والمواصلات الحالية والتي ستقوم الوزارة بطرحها قريباً من أجل معرفة مدى ملاءمتها لمنظومة المشاركة، وكانت إحدى النتائج الرئيسية لهذه الدراسة إصدار «دليل مشاركة القطاع الخاص (PSP)»، الذي يوفر إطاراً ومفهوماً لتأهيل وهيكلة وتنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص.

تعكف وزارة المواصلات والاتصالات حالياً على دراسة عدة مشاريع محتملة لمشاركة القطاع الخاص، منها على سبيل المثال لا الحصر: الحافلات الكهربائية حيث إنه من المخطط أن يتم دمج نظام المترو في قطر مع خدمات حافلات التغذية لزيادة الطلب على استخدام المترو، ومن المرجح أن يكون الاعتماد على نظام حافلات تغذية كهربائية لما له من العديد من المزايا التشغيلية الاقتصادية والإيجابيات البيئية.

وتضم المقترحات مشروع البنية التحتية للنقل العام، وهو عبارة عن مجموعة مشاريع لإنشاء 18 موقعا موزعة على أنحاء الدولة مكونة من مستودعات حافلات رئيسية ومحطات حافلات نقل عام ومحطات التاكسي المائي حيث تمثل بمجملها برنامج البنية التحتية للنقل العام الذي سيعمل كمنظومة متكاملة كفؤة لدعم قطاع النقل العام بمختلف وسائطه في الدولة، كما تشمل القائمة مشروع مواقف ذكية لحافلات النقل العام، والذي يضم تشييد مواقف ذكية لحافلات النقل العام وحقوق استغلال الأصول لأغراض الدعاية والإعلان، تقدر بنحو 3000 موقف ذكي.

المشروع الرابع يرتكز على تطوير مركز الخليج الغربي، حيث ترغب الوزارة في تطوير محطة للحافلات في الخليج الغربي على قطعة أرض محددة، والنظر في مشاركة القطاع الخاص في فرص التطوير الأخرى للأرض، فيما يتعلق المشروع الخامس بعمليات تشغيل التاكسي البحري، إذ تعتزم الوزارة بدء تشغيل خدمات العبارات البحرية كجزء من شبكة النقل المتكاملة المتعددة الوسائط، حيث تؤمن بضرورة مشاركة القطاع الخاص في تشغيل وإدارة عمليات خدمات العبارات على المدى البعيد.

1 «النقل البري».. تطوير وتشريعات متكاملة

شهد قطاع النقل البري في الوزارة تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع بشأن تطوير وتنظيم قطاع النقل البري وتكامله مع وسائله الأخرى، عبر توفير بيئة تشريعية متكاملة وخطط شاملة جاذبة للاستثمار.

تمثلت أهم إنجازات قطاع النقل البري في الموافقة على عدد من القوانين التشريعية لتنظيم قطاع النقل البري ومن أهمها: مشروع قانون بتنظيم النقل البري ولائحته التنفيذية والذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي بتاريخ (21 فبراير 2018)، ومشروع قانون تنظيم شؤون السكك الحديدية ومشروع لائحته التنفيذية والذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي بتاريخ (28 فبراير 2018)، ومشروع قانون بشأن النقل البري للمواد الخطرة ولائحته التنظيمية والذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي بتاريخ (28 مارس 2018)، ومشروع قانون تأجير السيارات والليموزين ولائحته التنظيمية، والذي استكملته الوزارة وتمت إحالته للجهات التشريعية المختصة لاستكمال اللازم بشأن إصداره. وضمت الإنجازات إبرام عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الإقليمية والدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، أبرزها اتفاقية انضمام دولة قطر إلى اتفاقية النقل البري الدولي الثير (TIR)، وصدور المرسوم الأميري رقم (12) لسنة (2018) بالموافقة على ذلك، والتي تهدف إلى تخفيف تكلفة نقل البضائع بشكل كبير نتيجة إلغاء رسوم العبور لتلك البضائع بالإضافة إلى تخفيض مدة نقل البضاعة من بلد المصدر إلى دولة قطر. وشملت الإنجازات وضع الشروط والمتطلبات الخاصة بعمليات تراخيص أنشطة النقل البري، وإعداد وتنفيذ مشاريع ودراسات لتطوير وتحسين شبكات النقل العام بالدولة تضم التخطيط الإستراتيجي لشبكات النقل بالحافلات، وإنشاء النظام المتكامل لأجرة وإصدار تذاكر النقل العام في دولة قطر، وتصميم وإعداد خطة تحسين مستوى النقل العام في الدولة، فضلا عن تنظيم مسارات الحافلات وجودة خدمات النقل العام بالتنسيق مع شركة مواصلات «كروة».

امتدت إنجازات القطاع لتشمل الخطط الشاملة المتعلقة بتنظيم وتطوير قطاع النقل البري والخدمات اللوجستية المساندة، والتي من أهمها خطة النقل الشاملة للدولة، والخطة الشاملة لمعابر المشاة، والخطة الشاملة لمواقف المركبات، والخطة الشاملة للشحن البري، إلى جانب إعداد دليل معدل الرحلات والمواقف في قطر. وتنوعت منجزات «النقل البري» لتضم التخطيط والتصاميم الهندسية المبدئية لشبكة النقل والمواصلات، وتحسين السلامة المرورية وتقليل الحوادث على الطرق، والمحافظة على ممتلكات الدولة من أصول شبكات الطرق بالدولة، والتدريب والتطوير لرفع الكفاءات اللازمة لاستكمال الأعمال بالشكل المطلوب.

وتدرس الوزارة حالياً عددا من المبادرات المعنية بتطوير قطاع النقل البري بهدف التأكد من جدواها وتحديد مكوناتها ومخرجاتها بما يدعم تنظيم القطاع، من أهمها توفير بدائل لشبكة نقل بري إقليمية ودولية متكاملة مع وسائلها لاستدامة تدفق السلع والبضائع من وإلى دولة قطر بشكل اقتصادي وآمن، وإعداد حملة توعوية لتحفيز استخدام النقل العام بالدولة لتحفيز وتشجيع الجمهور على استخدام النقل العام والتخفيف من استخدام المركبات الخاصة.

لمشاركة «الخاص» قيد الدراسة

شاملة تدعم «2030»

2 «النقل البحري».. تحديث متواصل لمواكبة التطور

بذل قطاع النقل البحري بوزارة المواصلات والاتصالات جهودا عدة استهدفت مواصلة تنفيذ خطط تحديث وتطوير القطاع بما يواكب النمو والتطورات البحرية الدولية المتسارعة. تضمنت إنجازات القطاع عن الفترة من يناير 2018 وحتى الآن، العديد من البرامج والخطط والمبادرات المتنوعة والتي تضمنت التقدم بشكوى رسمية للمنظمة البحرية الدولية بالانتهاكات القانونية التي تورطت فيها دول الحصار، خاصة مخالفة أحكام اتفاقية قانون البحار واتفاقية البحث والإنقاذ، بما يعرض السلامة والبيئة البحرية للخطر، والرد بمذكرات قانونية على كافة المزاعم التي ادعتها دول الحصار، الأمر الذي أدى إلى إلزام تلك الدول بالسماح للسفن الأجنبية من المرور مباشرة إلى دولة قطر. واتخذت إدارة النقل البحري، كافة التدابير التي تكفل تسهيل وتيسير إجراءات نقل ملكية الوسائط البحرية من دول الحصار إلى دولة قطر، ونقل البضائع والأمتعة المملوكة لقطريين بهذه الدول، ووضع وتحديد ضوابط واشتراطات لاستخدام الموانئ الخاصة، إلى جانب تعديل وتطوير برنامج تسجيل السفن الصغيرة بما يسمح بتسجيل السفن الكبيرة وإصدار تطبيق لأجهزة الهاتف وتسجيل الشركات وشهادات البحارة.

وتمكنت الإدارة من استيفاء متطلبات التدقيق الإلزامي على دولة قطر بنجاح، والتنسيق مع وزارة المواصلات البريطانية بشأن التحقيق في الحوادث البحرية تمهيداً لتوقيع مذكرة تفاهم مشتركة في هذا الشأن التنسيق بشأن تطوير الخطط الأمنية للموانئ بما يتناسب مع أحداث 2022، فضلا عن إنشاء مركز البيانات المشترك لتتبع السفن LRIT، واقتراح إنشاء مركز إسعاف داخل ميناء حمد. وواصل «النقل البحري» دعم موانئ الدولة من حيث مدى التزامها بتطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية، وإصدار قرارات وزارية منظمة لأمور الأمن والسلامة اللازم توافرها بالوسائط البحرية واشتراطات تسجيلها وتسييرها، بالإضافة إلى تفعيل قسم التخطيط، لإحداث نهضة بقطاع النقل البحري، والبدء في استيفاء متطلبات دولة الميناء، وتدريب وتطوير المختصين بقطاع النقل البحري والمعنيين من جهات الدولة المختلفة عن طريق إلحاقهم بالدورات المتخصصة مثل Isps Code والتي تم إقلاؤها باللغة العربية، ودورات التحقيق في الحوادث البحرية، والتأمين البحري، والضبطية القضائية.

وشهد العام الجاري، البدء في عمل منشأة تحليل بيانات، ومراجعة قطاع النقل البحري فيما يتعلق بالأمن والسلامة وإجراءات القطاع، وإلزام شركات الوكالات الملاحية بالعمل 24 ساعة طوال أيام الأسبوع للقضاء على تكدس الحاويات بالموانئ، فضلا عن الاتفاق مع عدد من المراكز الصحية لتوقيع الكشف الطبي على البحارة كسابقة هي الأولى في دولة قطر، إلى جانب استحداث إجراءات التحقيق في الحوادث البحرية، ووضع ميثاق نزاهة للتحقيق مع البحارة.

12307
معاملات منجزة خلال 2018

بلغ إجمالي المعاملات التي تم إنجازها منذ مطلع العام الحالي من جانب قطاع النقل البحري في الوزارة، نحو 12307 معاملات.

وتوزعت تلك المعاملات المنجزة من قبل الإدارات التابعة للقطاع، لتشمل 335 معاملة لإصدار وتجديد وتعديل تراخيص وتصاريح لوكلاء ملاحيين ووسطاء شحن بحري وكذلك الموافقات المبدئية على الأنشطة البحرية الأخرى، فضلا عن 593 معاملة لإصدار واعتماد شهادات أهلية للضباط والمهندسين البحريين، وكذلك إصدار جوازات بحرية، وشهادات إعفاء وسماح واستثناء واعتماد إنهاء الخدمة البحرية للبحارة.

وضمت معاملات النقل البحري نحو 10459 معاملة للتسجيل والتجديد وتعديل المواصفات والشطب وإصدار شهادة تسلسل ملاك ونقل ملكية ورهن، وإضافة وإلغاء شريك وحجز وفك رهن وبدل فاقد، بالإضافة إلى 920 معاملة لشهادات الخلو من القوارض وصلاحية الملاحة وتعديل المواصفات ورهن السفن وعدم ممانعة من إعلان التحذير الملاحي.

تجريف **3.5** مليون متر مكعب لاستيعاب «الكروز»

بدء توسعة القناة الملاحية في ميناء الدوحة

دشنت وزارة المواصلات والاتصالات مؤخراً أعمال التجريف والحفر لتطوير ميناء الدوحة في إطار جهود الوزارة الرامية إلى تطوير قطاع الموانئ في الدولة والحفاظ على البنية التحتية لها، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الميناء على استقبال أضخم السفن السياحية، بما يضع الدوحة على خريطة المدن المستقطبة لسياحة الرحلات البحرية للبواخر السياحية العملاقة.

وأرست «المواصلات والاتصالات» عقد التجريف وتوسعة القناة الملاحية ضمن مشروع إعادة تطوير ميناء الدوحة على اتحاد شركة الشرق الأوسط للجرف مع شركة جان دي نول البلجيكية، والتي حشدت اثنتين من أكبر سفن الجرف في العالم لإتمام أعمالها.

وسيتم تجريف 3.5 مليون متر مكعب من المواد لتوسيع القناة الملاحية بما يسمح لأكبر سفن الرحلات البحرية (الكروز) بالرسو في ميناء الدوحة. وسيؤهل تعميق القناة الملاحية الميناء ليكون منفذاً سياحياً قادراً على استضافة السفن السياحية العملاقة، حيث ستحقق عمليات التطوير للميناء عوائد اقتصادية مهمة للشركات والفنادق والمطاعم وتجارة التجزئة والخدمات والمعالم السياحية في قطر.

ويجسد هذا المشروع الحيوي والهام رؤية قطر الوطنية 2030، ويسهم في تحقيق أهداف المرحلة المقبلة من الإستراتيجية الوطنية للسياحة «2018 – 2023»، لوضع دولة قطر على الخريطة السياحية العالمية كمحور هام، إذ إنه سيمكن الدولة من استقبال السفن السياحية العملاقة تشجيعاً للسياحة الوطنية، بالإضافة إلى أنه سيكون معلماً مهماً وداعماً لفعاليات كأس العالم لكرة القدم 2022.

تعمل وزارة المواصلات والاتصالات على تطوير قطاع الموانئ في الدولة والحفاظ على البنية التحتية لها، وتوسعة القطاع اللوجيستي بها والاستخدام الأمثل للموانئ الحالية.

مسوحات ميدانية لتحديث «النقل الشامل» 2050

تعمل وزارة المواصلات والاتصالات على برنامج المسوحات الميدانية الذي بدأت العمل عليه في العام 2017 ويستمر حتى نهاية العام 2019، في جميع أنحاء الدولة، بهدف تحديث خطة النقل الشاملة لدولة قطر حتى العام 2050، من خلال جمع البيانات الخاصة التي تهم تطوير قطاع النقل البري بجميع أنحاء الدولة. وتعتبر تلك الخطة المحور الرئيسي لتخطيط النقل البري في الدولة، وتهدف إلى تطبيق أفضل المعايير الدولية فيما يتعلق بشبكة النقل البري واستدامتها ضمن سياسات تدعم النمو العمراني والاقتصادي للدولة، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

وستبدأ الوزارة خلال الفترة المقبلة بجمع البيانات من خلال إجراء مقابلات على جوانب الطرق، حيث تعمل الوزارة من خلال الشركات الاستشارية المتعاقدة معها على تنصيب محطات على جوانب الطرق بالتعاون مع إدارة المرور لتسهيل وقوف المركبات وإجراء المسوحات مع مرتادي الطريق، بالإضافة إلى ذلك ستستمر من خلال الشركات الاستشارية بعمل المقابلات مع الأسر، ومع المشاة ومستخدمي الدراجات الهوائية، ومع المسافرين في المطار، ومع الزائرين في الفنادق.

ويتم حالياً إجراء تعداد مروري على الطرق، حيث يتم تصنيف المركبات، وحركة المرور على التقاطعات، ومقابلات مستخدمي النقل العام، ومسوحات بشأن وسيلة النقل المفضلة وزمن الرحلة.

وستعمل خطة النقل الشاملة لدولة قطر على تحديث نموذج النقل الإستراتيجي الذي يعتبر إحدى الركائز الأساسية التي تستخدمها الوزارة في وضع السياسات والإستراتيجيات الخاصة بالنقل البري في الدولة.

مبادرات «الاتصالات» وفق إستراتيجيات واضحة

التحول الرقمي.. رؤى مستقبلية وإنجازات واقعية

■ جانب من مؤتمر التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة

رسمت حكومة قطر خططها المستقبلية نحو التحول الرقمي من خلال تبني أفضل وأحدث التقنيات الرقمية وتعزيز دورها في الارتقاء بمختلف قطاعات الدولة، من أجل تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية في تنويع والنهوض بالاقتصاد الوطني وتنمية اقتصاد رقمي قائم على المعرفة يتسم بالتنوع والتنافسية، ويُشجع دور القطاع الخاص، ويعتمد على الابتكار وريادة الأعمال.

وبدورها تعمل وزارة المواصلات والاتصالات على تنفيذ العديد من البرامج والخطط والمبادرات في قطاع الاتصالات وفق إستراتيجيات واضحة، وجداول زمنية محددة لتحقيق هذه الأهداف، يأتي على رأسها برنامج قطر الذكية «تسمو»، وواحة قطر الرقمية، ومختبر الابتكار، برنامج التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة وحاضنة الأعمال الرقمية بالإضافة إلى الاستثمار في نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة حصة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد والتي تقدر حاليا بنحو 2,7%، وتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات الهائلة للتكنولوجيا وتطبيقاتها ومنصاتها لتطوير وتوفير البنية التحتية الذكية لكل من يعمل ويعيش في دولة قطر، وتمكين التنمية طويلة المدى للصناعة الرقمية الوطنية، ومساعدة الأجهزة الحكومية، وقطاع الصناعة، والمجتمع ككل لتبني التكنولوجيات الجديدة، وصولاً إلى بناء الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة.

مبادرات لدعم التحول الرقمي في القطاع الحكومي

تسعى وزارة المواصلات والاتصالات عبر قطاع شؤون تكنولوجيا المعلومات إلى بناء قطاع نشط وحيوي وآمن يسهم في تعزيز اقتصاد وطني متنوع يعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع القطري، وذلك عبر تعزيز مبادرات الحكومة الرقمية والأمن السيبراني.

وتهدف مبادرات حكومة قطر الرقمية إلى دعم التحول الرقمي في القطاع الحكومي تماشيًا مع استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 سعيًا لزيادة كفاءة وفاعلية الحكومة وجعلها أكثر قربًا من الجمهور أفرادًا ومؤسسات وأكثر تركيزًا على راحته وخدمته، مما يعزز من تفاعل القطاع الحكومي مع المواطنين والمقيمين ومؤسسات الأعمال من خلال الخدمات الرقمية عالية الجودة، ويتيح للمواطنين التفاعل بشكل أفضل مع الجهات الحكومية ولمسؤولي الحكومة التنفيذيين للحصول على المعلومات والأدوات التي تعزز من عملية اتخاذ القرارات المدروسة.

وقد شهدت البوابة القطرية الرسمية للمعلومات والخدمات الإلكترونية الحكومية عبر شبكة الإنترنت «حكومي» نموًا هائلًا في السنوات الأخيرة من حيث حجم الاستخدام والخدمات التي تقدمها لمستخدميها. والتي تمكن الشركات والمواطنين والمقيمين والزوار من إنجازها بشكل كامل على شبكة الإنترنت.

قطر الأولى إقليميا في إجراء «المناورات السيبرانية»

3 عناصر أساسية للإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني

ترتكز الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني على ثلاثة عناصر مهمة وهي العنصر البشري والعنصر الإجرائي والعنصر الفني، وتعد دولة قطر من الدول الرائدة والأولى إقليمياً في إجراء «المناورات السيبرانية»، وذلك بالاعتماد على طاقات وطنية متمكنة، ما أهلها إلى تصدير تلك المعرفة والخبرة في إجراء هذه المناورات، إلى الدول الصديقة، وذلك بعد أن نظمت قطر النسخة الأولى من المناورات السيبرانية بدءاً من عام 2013 بمشاركة 120 مشاركاً و20 جهة، عبر الفريق الوطني للاستجابة لطوارئ المعلومات «كيوسرت»

وتهدف المناورات السيبرانية التي تنظمها وزارة المواصلات والاتصالات سنويا إلى رفع كفاءة وجاهزية مختلف المؤسسات والشركات في قطر للتصدي للهجمات السيبرانية، تحقيقاً لأهداف الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني في تطوير وصقل الإمكانيات الوطنية للأمن السيبراني عبر تطوير قوى عاملة مهنية في هذا المجال والحفاظ عليها، وتعزيز الجاهزية والاستجابة للحوادث والهجمات الإلكترونية، وحلها، والتعافي منها، من خلال التعاون وتداول المعلومات في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وبمرور السنوات تزايدت مشاركة الجهات والأفراد بالمناورات السيبرانية، حيث انطلقت النسخة السادسة من المناورة السيبرانية الوطنية «نجم 6» منذ أيام قليلة بمشاركة أكثر من 800 مشارك يمثلون 95 مؤسسة وجهة حكومية وخاصة، تشمل 11 قطاعاً في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بالدولة. وتتميز المناورات السيبرانية في قطر، بأنها تصمم وتنفذ بخبرة كوادر قطرية، ومن دون الاستعانة بأي شركات استشارية، حيث يقوم فريق الأمن السيبراني بالوزارة بتصميم نماذج التمارين بما يتناسب ومتطلبات كل قطاع من القطاعات المشاركة في المناورة، ولا تهدف هذه المناورات إلى المنافسة بين المؤسسات المشاركة، وإنما تهدف إلى التقييم والاختبار الذاتي للإجراءات والعمليات التي تعتمدها المؤسسات لتحديد المسار الصحيح لتطويرها وتحسينها.

لتعزيز الثقافة والمهارات الرقمية بين شرائح المجتمع القطري

4 برامج لضمان فرص متساوية للنفاذ إلى التكنولوجيا

يسعى قطاع شؤون المجتمع الرقمي إلى تعزيز الثقافة والمهارات الرقمية بين جميع شرائح المجتمع القطري بهدف تمكينهم من الإسهام في الحياة الاقتصادية والثقافية لدولة قطر من خلال الاستخدام الفعال والآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبما يدعم توفير قوى عاملة مؤهلة في سوق العمل القطري. وانطلاقًا من هذا الهدف، تلتزم الوزارة بخلق مجتمع رقمي متكاملٍ يتمتع جميع أفراده بفرصٍ متساويةٍ للنفاذ إلى التكنولوجيا من خلال خلقٍ أكبر عددٍ ممكنٍ من الفرص لتعزيز جاهزية أفراد المجتمع الرقميّة للمشاركة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة. وفي هذا الإطار، يعمل قسم «المجتمع الرقمي» على تزويد جميع سكان دولة قطر بالمهارات والإمكانات التي تساعدهم على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو آمن وفعال. وتركز برامج «المجتمع الرقمي» المختلفة على سد الفجوة الرقمية بين أفراد المجتمع من خلال التركيز على خلق الفرص الملائمة للشرائح المجتمعية الأكثر عرضة لخطر الإقصاء الرقمي كي يتمكنوا من الوصول الآمن إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بفعالية، ومن ثَمَّ تحقيق أقصى استفادة منها.

برامج المجتمع الرقمي:

01 **الشمولية الرقمية:** تعزيز المهارات الرقمية لدى الشرائح المجتمعية الأكثر عرضة لخطر الإقصاء الرقمي.

02 **الثقافة الرقمية:** تعزيز مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع القطري وخلق ثقافة سيبرانية صحية.

03 **المهارات الرقمية:** رفع مستوى الوعي وتطوير قوى عاملة ماهرة تعزز جهود خلق اقتصاد قطري قائم على المعرفة.

04 **التأثير الرقمي والتكنولوجيا الناشئة:** يشتهر باسم برنامج «راصد» البحثي، ويركز على دراسة آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت على المجتمع.

حكومة قطر الرقمية

مظلة واحدة لخدمات متكاملة

تكاتفت جهود جميع المؤسسات والجهات الحكومية في قطر للعمل معًا من أجل الإسراع بمبادرات الحكومة الرقمية، سعيًا لزيادة كفاءة وفاعلية الحكومة وجعلها أكثر قربًا من الجمهور أفرادًا ومؤسسات وأكثر تركيزًا على راحته وخدمته. واستكمالًا للجهود التي بذلت خلال السنوات الماضية تسعى حكومة قطر الرقمية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمحور حول تقديم خدمات أفضل للأفراد والشركات، وتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية، وإضفاء المزيد من الانفتاح على الأداء الحكومي من خلال مشاركة أكثر فعالية من قبل المواطنين والمقيمين.

إنجازات البرنامج:

270	12	38	%85	60	30	32
مليون معاملة الكترونية خلال 5 سنوات	ضعف حجم تطور عدد الخدمات المتاحة في 5 سنوات	جهة تعمل معها «المواصلات والاتصالات» لتنفيذ الخطط	نسبة رفع كفاءة العمليات الإدارية بالجهات الحكومية	جهة حكومية تم توفير الانترنت لها عبر الشبكة الحكومية	جهة انتقلت لاستخدام خدمات مركز البيانات الحكومي	جهة انتقلت لمركز الاتصال الحكومي

تطبيقات الهواتف الجوالة عبر متجر «حكومي»

145	16	21
تطبيقاً للجوال عبر متجر بوابة حكومي	قطاعاً تضمها التطبيقات المتاحة عبر المتجر	تطبيق جوال لقطاع النقل والاتصالات

برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية :

2000	100
موظف نجح البرنامج في تدريبهم	جهة حكومية استفادت من خدماته

خدمات عبر بوابة قطر الرقمية

2604

1317	717	574
خدمة انترنت	خدمة للجوال	خدمات اخرى

مشروعات حكومة قطر الرقمية

المشروعات الحالية بالتعاون مع الجهات الحكومية

- مشروع تطوير المحاكم مع المجلس الأعلى للقضاء
- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (مالية)
- تطبيق عون لخدمات وزارة البلدية والبيئة
- تطبيق مطراش: خدمات وزارة الداخلية
- صك ، نظام مقدم من قبل وزارة العدل
- بوابة المرضى عبر المؤسسة الأولية للرعاية الصحية
- مشروع المناقصات الحكومية الالكترونية

الخدمات المستقبلية بالتعاون مع الجهات الحكومية

- خدمات النافذة الواحدة: الخاص بوزارة التجارة والصناعة
- المرحلة الثانية من مشروع النديب
- المرحلة الثانية من مشروع المحاكم
- حزمة خدمات بقطاع العمل : عبر وزارة التنمية الإدارية
- حزم خدمات وزارة البلدية والبيئة
- ترخيص الأنشطة الثقافية والرياضية من وزارة الثقافة

مشاريع مستقبلية لوزارة المواصلات والاتصالات

- مشروع تحسين جودة الخدمات الالكترونية
- مشروع تنظيم مسابقة التميز لحكومة قطر الرقمية
- مشروع أمن الوثائق الالكترونية
- بوابة البيانات المفتوحة
- مشروع أجهزة الخدمة الذاتية
- مشروع تطوير بوابة الدفع الالكتروني

المصدر: وزارة المواصلات والاتصالات

جميع الخدمات الحكومية

270 مليون معاملة عبر حكومة

حكومة قطر الرقمية
Qatar Digital Government

نقل واتصال

أكد السيد حسن جاسم السيد وكيل الوزارة المساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات بوزارة المواصلات والاتصالات أن رؤية حكومة قطر الرقمية تستهدف دعم الجهات الحكومية في سبيل تحقيق التكامل في كافة الخدمات المقدمة من قبلها في الدولة، وذلك من خلال تفعيل وتسريع وتيرة التحول الرقمي لكل الخدمات الإلكترونية المقدمة بما يتماشى مع كل من إستراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 وإستراتيجية قطر الوطنية 2030. وقال السيد في حوار خاص لـ «نقل واتصال» إن هذه الرؤية تمكن حكومة قطر من أن تكون حكومة رقمية مترابطة ومتكاملة، وأكثر كفاءة وفعالية ويسهل الوصول إليها من قبل الجمهور من الأفراد والمؤسسات، ومن أهم الأمور التي يحققها التحول الرقمي في الخدمات الإلكترونية هو زيادة كفاءة أداء المؤسسات الحكومية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز برامج التنمية المستقبلية والمساهمة في تقدم الدولة على جميع الأصعدة. بالإضافة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وبناء مجتمع المعرفة المستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.

كما أوضح أن معاملات حكومة قطر الرقمية قفزت بشكل ضخم خلال السنوات الخمس الماضية مع تضاعفها بأكثر من 12 مرة، لتصل إلى نحو 270 مليون معاملة خلال الفترة من 2014 وحتى العام الجاري، وهو ما جاء عبر مضاعفة الخدمات المتاحة من 194 خدمة فقط خلال عام 2014 إلى نحو 2604 خدمات قائمة حاليا، والرقم في تزايد مستمر مع إطلاق العديد من الخدمات المستحدثة بشكل دوري.

وأشار إلى أن اللجنة التوجيهية للحكومة الإلكترونية برئاسة سعادة وزير المواصلات والاتصالات دأبت منذ نشأتها على حث جميع الجهات الحكومية بوضع خطط الخدمات الرقمية والإشراف على تنفيذها من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 المتمثلة في 3 أهداف رئيسية، وهي الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية المقدمة للأفراد والشركات عن طريق تقديم جميع الخدمات الحكومية عبر شبكة الإنترنت وضمان قدرة المستخدم على إتمام هذه الخدمات باكملها إلكترونيا، وثانيا رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية من خلال أتمتة الوظائف المختلفة وتوفير التطبيقات التكنولوجية الحديثة للمؤسسات الحكومية وبناء بنية تحتية مشتركة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعمل على رفع مستويات الأمن وتعزيز تجربة المستخدمين والحد من التكاليف ذات الصلة، وثالثاً زيادة مستوى الشفافية، وانفتاح الحكومة على الجمهور مع تعزيز المشاركة المجتمعية للمواطنين والمقيمين لتحفيز الابتكار، والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

وتماشياً مع أهداف حكومة قطر الرقمية في تحقيق الدعم والتكامل على جميع الأصعدة بين الجهات الحكومية، تم توفير نقطة اتصال موحدة لاستقبال الاستفسارات العامة والشكاوى على مدار الساعة والأسبوع للأفراد والمؤسسات، وتم تخصيص الرقم (109) ليكون الرقم المعرف لنقطة الاتصال الحكومي وهو ما يعرف بمركز الاتصال الحكومي.

■ حسن جاسم السيد

مشروعات مستقبلية على الطريق

كشف السيد حسن جاسم السيد وكيل الوزارة المساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات بوزارة المواصلات والاتصالات عن أبرز الخدمات الحكومية الإلكترونية القائمة والتي تتمثل في مشروع تطوير المحاكم حيث تمت عملية إطلاق الحزمة الأولى من خدمات نظام المحاكم (محاكم) والذي تنفذه الوزارة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء لتطوير الية التقاضي واتمتة إجراءات المحاكم وتطوير القاعات وتتضمن هذه الحزمة الأولى «البوابة الإلكترونية للمحاكم» و«تطبيق الجوال».

وكذلك نظام إدارة المعلومات المالية الحكومي (مالية)، وتطبيق عون للجوال الذي يوفر خدمات عديدة تقدمها وزارة البلدية والبيئة، وتطبيق مطراش الخاص بخدمات وزارة الداخلية، بالإضافة الى بوابة صك، وهو نظام مقدم من قبل وزارة العدل وقد فاز مؤخرا بجائزة الشيخ سالم العلي الصباح للمعلوماتية 2018 كافضل مشروع عربي في القطاع الحكومي، وكذلك مشروع بوابة المرضى التي تم الانتهاء من تطويرها وتشغيلها في عدد من المراكز الصحية، من قبل مؤسسة الرعاية الصحية الأولية.

واختص السيد «نقل واتصال» بالكشف عن عدد من المشروعات المستقبلية بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية وهي خدمات النافذة الواحدة لوزارة التجارة والصناعة والمرحلة الثانية من مشروع الندب، والمرحلة الثانية من مشروع «محاكم»، بالإضافة إلى حزمة الخدمات الخاصة بقطاع العمل توفرها وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وحزم خدمات أخرى عبر وزارة البلدية والبيئة من الخدمات الرقمية، وكذلك خدمة ترخيص الأنشطة الثقافية والرياضية من وزارة الثقافة، وحزمة من الخدمات الرقمية من وزارة التعليم ووزارة المواصلات والاتصالات ومؤسسة حمد وغيرها، سيتم إطلاقها قريبا.

أما عن المشاريع المستقبلية للوزارة كشف وكيل الوزارة المساعد للبرامج الحكومية وتكنولوجيا المعلومات بوزارة المواصلات والاتصالات أن الوزارة تعمل حالياً على «مشروع تحسين جودة الخدمات الإلكترونية»، والذي يهدف إلى تحسين ورفع جودة وكفاءة الخدمات الحكومية الرقمية (الخدمات الإلكترونية، المواقع الإلكترونية، تطبيقات الهاتف الجوال،... إلخ) المقدمة من قبل جميع الجهات المعنية في دولة قطر لكافة شرائح الجمهور.

كما تعمل الوزارة على «مشروع تنظيم مسابقة التميز لحكومة قطر الرقمية»، ويهدف هذا المشروع إلى تنفيذ مسابقة التميز لحكومة قطر الرقمية، حيث تطمح جائزة التميز إلى تشجيع ومكافأة الجهات الحكومية في قطر التي تسخر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة لتقديم أفضل الخدمات لجميع أصحاب المصلحة.

بالإضافة الى «مشروع أمن الوثائق الإلكترونية»، ويهدف هذا المشروع إلى تمكين العملاء من طباعة الوثائق الحكومية في أي وقت بشكل آمن وموثوق وكذلك التأكد من صحة الوثائق الإلكترونية ومنع حالات التزوير. كما تضم قائمة المشروعات المستقبلية الخاصة بوزارة المواصلات والاتصالات إطلاق بوابة البيانات المفتوحة، ومشروع أجهزة الخدمة الذاتية، ومشروع تطوير بوابة الدفع الإلكتروني، ومشروع المناقصات الحكومية الإلكترونية.

2000 موظف يستفيد من «برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية»

سعياً لتعزيز القدرات والمهارات الرقمية لدى الموظفين الحكوميين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعداد صف من القيادات التكنولوجية عالية الكفاءة لضمان تنفيذ أهداف برنامج حكومة قطر الرقمية 2020، أطلقت الوزارة برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية.

ويوفر البرنامج عبر شراكات مع عدد من الجهات الرائدة والمتميزة من مقدمي التكنولوجيا مثل: سيسكو، ساب، أي بي إم، مايكروسوفت، وأوراكل، في ام وير التدريب التقني والعديد من الدورات والبرامج التدريبية التي تغطي مختلف المجالات التكنولوجية.

ونجح البرنامج في تدريب أكثر من 2000 موظف خلال العامين السابقين حيث استهدف البرنامج أكثر من 100 جهة حكومية.

وقام برنامج تدريب حكومة قطر الرقمية بالتركيز على دورات الأمن السيبراني وإعطاء الأولوية للجهات الحيوية في الدولة للتسجيل في الدورات الخاصة ببرنامج تدريب حكومة قطر الرقمية مثل وكالة الأنباء القطرية – وزارة الداخلية – القوات المسلحة القطرية – ديوان المحاسبة وذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها مؤسسات الدولة في هذا المجال، حيث تم تخصيص 100 مقعد تدريبي لموظفي وكالة الأنباء القطرية، كما تم عقد دورات تدريبية في نفس الإطار لديوان المحاسبة وتم تدريب 126 موظفا.

فلا يقتصر دور البرنامج على طرح دورات تدريبية تنتهي فعاليتها بمجرد الانتهاء من الدورة التدريبية وإنما نسعى وبشكل جاد إلى اجتياز المتدربين الاختبارات العالمية وحصولهم على الشهادات المعتمدة فقمنا بطرح سياسات تسهل على المتدرب تحقيق أكبر فائدة علمية وعملية حيث تم تحقيق ما يقارب 365 شهادة دولية معتمدة من خلال أكثر من 300 دورة تدريبية.

برنامج تدريب
حكومة قطر الرقمية
QATAR DIGITAL GOVERNMENT
TRAINING PROGRAM

متاحة عبر بوابة «حكومي».. حسن السيد:

قطر الرقمية في 5 سنوات

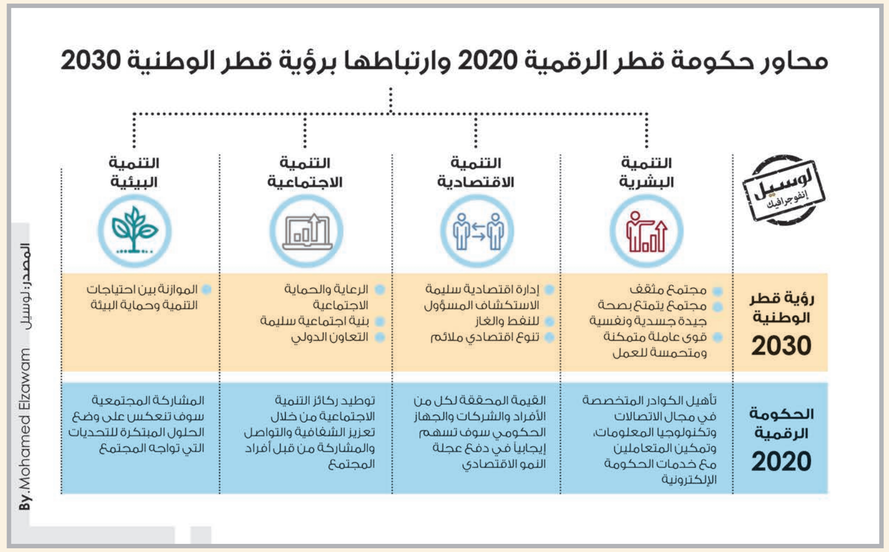

قال السيد حسن جاسم السيد وكيل الوزارة المساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات بوزارة المواصلات والاتصالات إنه على صعيد برنامج خدمات البنية التحتية والتطبيقات الحكومية المشتركة، والذي تكمن أهميته في تطوير مؤسسات الدولة وخفض الإنفاق الحكومي على تقنيات المعلومات وحسن استخدام موارد الدولة فقد تم رفع كفاءة العمليات الإدارية بالجهات الحكومية بنسبة 85%، وتم ربط أكثر من 113 جهة حكومية بالشبكة الحكومية وتوفير الإنترنت لأكثر من 60 جهة حكومية، وانتقال نحو 32 جهة حكومية إلى مركز البيانات الحكومي، وزيادة عدد الجهات التي تستخدم مركز الاتصال الحكومي إلى أكثر من 32 جهة حكومية.

برنامج إلكتروني فريد لخدمة جمهور مونديال 2022

قال السيد حسن جاسم السيد إن وزارة المواصلات والاتصالات تعمل حاليا مع اللجنة العليا للمشاريع والإرث في وضع الأولويات التي تحتاجها الدولة، ومتطلبات مونديال 2022 فيما يتعلق بالخدمات الرقمية، واحد أهم الأهداف التي تتضمنها الخطة أن يتمتع زوار الدولة في فترة المونديال بتجربة مميزة وفريدة من نوعها، بداية من حجز تذاكر الطيران والحصول على تاشيرات الدخول، وانتهاءً بمغادرتهم الدولة، مع ما يتطلبه ذلك من إجراءات، ومواصلات وسكن وحجز تذاكر المباريات وغير ذلك من احتياجات الراحة للزوار.

ولذلك نعمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات في وزارة المواصلات والاتصالات على أن تكون هذه التجربة المتعددة الجهات الخدمية ضمن برنامج واحد، وفريد من نوعه، بحيث يستطيع من خلاله الزائرون حجز كل احتياجاتهم عبر هذا البرنامج من دون الحاجة للانتظار او مراجعة جهات عدة.

وأكد أن هذا هو الفكر والمنهج الذي يتم العمل عليه في الفترة الحالية لإنتاج برنامج شامل لمجمل الخدمات التي يحتاجها زوار مونديال 2022، علماً بأن أغلب الخدمات متواجدة، ولكنها موزعة بحسب كل قطاع، فعلى سبيل المثال، يمكن الحجز لتذاكر الطيران وحجز الفنادق وتذاكر المواصلات وتاشيرة الدخول وغير ذلك عبر تطبيقات رقمية ومواقع إلكترونية، ولذلك نحتاج إلى تبادل بيانات، وبنية تحتية إلكترونية لربط كل هذه الخدمات في برنامج واحد، وهذا ما نعمل عليه لخدمة زوار مونديال 2022.

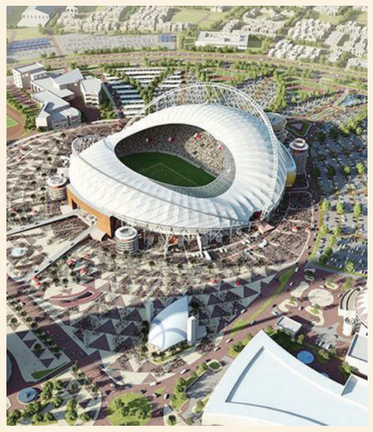

حكومي
حكومة قطر الإلكترونية

145 تطبيقا عبر متجر «حكومي»

لتسهيل وصول كافة شرائح المجتمع من مواطنين ومقيمين وزوار إلى الخدمات الحكومية والمعلوماتية في دولة قطر، أطلقت الوزارة بوابة حكومة قطر الإلكترونية «حكومي» لتكون بمثابة نافذة واحدة لكافة الخدمات الحكومية.

وتواصل الوزارة تطوير البوابة بشكل مستمر حيث شهدت النسخة الثالثة من «حكومي» تطويرًا كبيرًا من ناحية الشكل والمضمون، وتركيزًا أكبر على تجارب واقتراحات ومتطلبات المستخدمين على اختلاف اهتماماتهم وسلوكياتهم، بالإضافة إلى إضافة العديد من الخدمات والوظائف بما في ذلك تمكين المستخدمين من ذوي الإعاقة من استخدام البوابة، وتوفير صفحة خاصة بخدمات العمالة الوافدة تدعم خمس لغات، فضلا عن ميزات متطورة لتصفح البوابة باستخدام الجوال.

بالإضافة الى أن بوابة «حكومي» تضم جميع الخدمات الحكومية الإلكترونية في دولة قطر، فإن التطبيق يقدم خدمة أخرى تتمثل في متجر خاص للتطبيقات يمكن تحميلها مباشرة من خلاله، والتي تضم 145 تطبيقاً، وتغطي 16 قطاعا، منها 21 تطبيق جوال لقطاع النقل والاتصالات.

وتضم قائمة القطاعات كلاً من قطاع النقل والاتصالات، وقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية والأعمال الخيرية، وقطاع التعليم والتعليم العالي، والقطاع المالي والمصرفي وقطاع التجارة والأعمال، قطاع الثقافة والرياضة وقطاع الداخلية والعدل والمحاكم والنيابات، وقطاع الخارجية والشؤون الدبلوماسية، ووزارة الخارجية والسفارات، والقطاع الصحي، والقطاع الإعلامي، وقطاع السياحة، وقطاع الطاقة وقطاع الجمارك وقطاع الشؤون البلدية والبيئة، وقطاع التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ومؤسسة قطر، والذي يشمل جميع المراكز النوعية التابعة للمؤسسة.

يقدم خدماته لـ 32 جهة بمعدلات جودة عالمية

«مركز الاتصال الحكومي»

حلقة الوصل بين الحكومة والجمهور

■ الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات خلال جولة له داخل مركز الاتصال الحكومي

نقل واتصال

يعد مركز الاتصال الحكومي رابطاً مهماً وحلقة وصل بين حكومة قطر والجمهور الذي تخدمه من الأفراد والمؤسسات. وبينما تمضي قطر قُدُماً في مسيرتها وخطتها لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الهيئات الحكومية، يقدم مركز الاتصال الحكومي خدماته كمصدر للرد والمعلومات الموثوقة والقيّمة مساهماً بذلك في الاستفادة من حكومة إلكترونية متكاملة.

يعمل مركز الاتصال الحكومي على مدار الساعة، ولسبعة أيام في الأسبوع ويقوم بتزويد المواطنين والمقيمين في قطر بمصدر موحد للرد على جميع الشكاوى والاستفسارات المتعلقة بالخدمات الحكومية الإلكترونية. كما يقدم الدعم للخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر حكومي - بوابة دولة قطر على الإنترنت والخدمات الإلكترونية الحكومية الأخرى.

وتم إطلاق مركز الاتصال الحكومي في عام 2008 بهدف تقديم الدعم الفني لعملاء خدمات بوابة حكومي والرد على استفساراتهم والشكاوى، إلا أنه تم توسيع نطاق خدمة مركز الاتصال الحكومي ليشمل معظم الجهات الحكومية في الدولة لتصل إلى 32 جهة حكومية بثماني لغات مختلفة، وهذا يعني إمكانية حل معظم المشكلات والإجابة عن جميع الاستفسارات المتعلقة بالجهات الحكومية في الدولة من خلال عدة قنوات، منها الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني عوضاً عن الذهاب إلى المقر الرئيسي للجهة أو الانتظار لوقت طويل عند الاتصال وذلك لأن مركز الاتصال الحكومي يضم نخبة من الموظفين الذين تم تدريبهم بشكل يضمن تقديم الخدمات للجمهور بشكل فعّال وسريع فقد وصل عدد الموظفين في مركز الاتصال الحكومي في عام 2018 إلى 337 موظفا في 3 مواقع مختلفة داخل وخارج دولة قطر. وتماشياً مع الهدف الأساسي لمركز الاتصال الحكومي وهو تقديم أفضل الخدمات للجمهور، فقد تم توجيه الجهود لإطلاق خدمة لغة الإشارة الصم في أقرب وقت، وبذلك يضمن مركز الاتصال الحكومي انتفاع جميع شرائح المجتمع من هذه الخدمة.

ومن منطلق تقديم أعلى مستوى من الخدمات للأفراد، يحرص مركز الاتصال الحكومي أيضا على تقديم نفس المستوى من الخدمات للمؤسسات والأعمال، حيث يقدم نماذج مختلفة من الخدمات المتاحة للمؤسسات، منها النموذج المتكامل للخدمة، ونموذج الرد على المكالمات الزائدة عن القدرة الاستيعابية للجهة، ونموذج الاستضافة، ونموذج البنية التحتية. تختلف خصائص كل نموذج عن الآخر من ناحية تولي والإدارة وتقديم خدمة الرد على الجمهور من قبل مركز الاتصال الحكومي التابع لوزارة المواصلات والاتصالات.

1 Q 9 GCC

معايير دولية

يتبع مركز الاتصال الحكومي في دولة قطر أعلى المعايير الدولية المتعارف عليها بما يتعلق بمراكز الاتصال، من أهمها أن يتم الرد على 80% من الاتصالات الواردة، كما يتم حل مشكلة العميل من الاتصال الأول بنسبة 90% من الاتصالات التي يتم الرد عليها، بالإضافة إلى العمل على مدار الساعة والأسبوع، كما تم تحديد مدة 4 دقائق كأقصى مدة زمنية للمكالمة والتي يتوجب على الموظف أن يقوم بالرد على المتصل وحل المشكلة أو الاستفسار خلال هذه المدة، وألا ينتظر المتصل أكثر من 20 ثانية ليتم الرد عليه. أدى اتباع مركز الاتصال الحكومي لأعلى المعايير في الأداء إلى حصوله على جائزه أفضل مركز اتصال حكومي في الشرق الأوسط في عام 2010. كما حصل موقع مركز الاتصال الحكومي على جائزة التميز لفئة أفضل مشروع حكومي - حكومي في عام 2011.

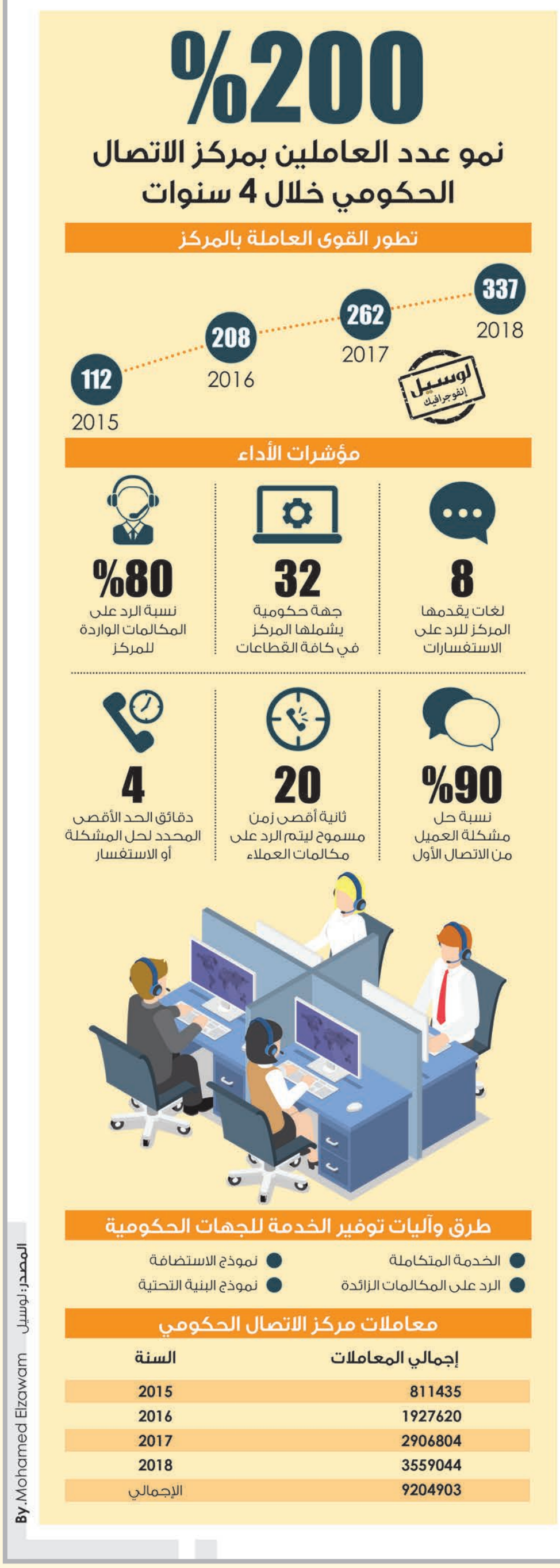

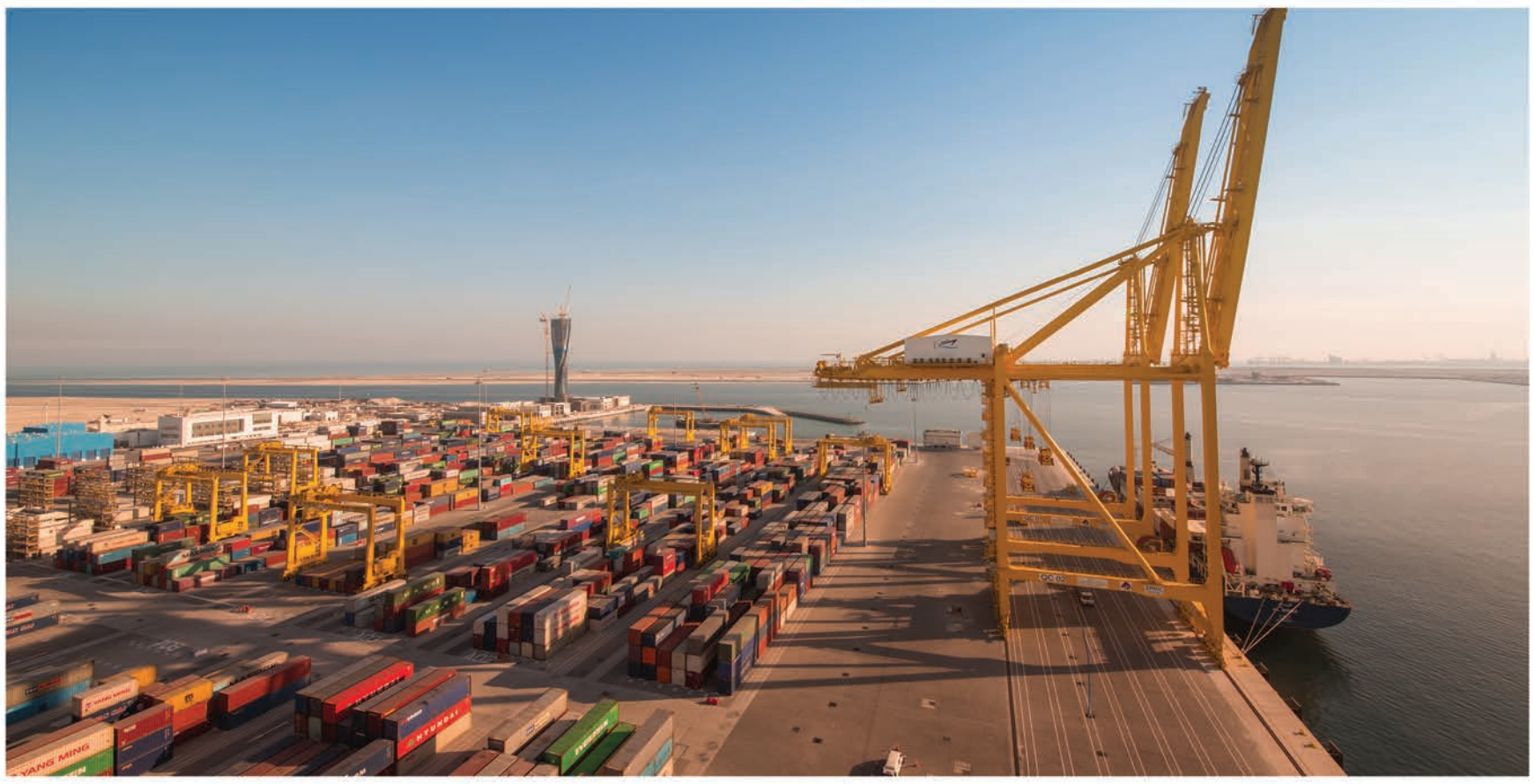

«موانئ قطر».. معدلات قياسية من النمو والإنجاز في 2018

واصلت شركة «موانئ قطر»، خلال العام الحالي، تحقيق معدلات نمو وإنجاز قياسية في عملياتها التشغيلية، وخططها التطويرية والتوسعية التي تنفذها في شتى القطاعات والإدارات التابعة لها، والتي تخدم جميعها توجهات الدولة الرامية لتعزيز التجارة البحرية.

وتعمل «موانئ قطر» تحت إشراف وزارة المواصلات والاتصالات، عن كثب مع أصحاب المصلحة والشركاء لتأمين المواد والبضائع وتعزيز الشحن داخليا وخارجيا، عبر جعل موانئها كيانات مفضلة لجميع خطوط الشحن العالمية.

أداء «موانئ قطر» من يناير إلى نوفمبر 2018

- 4392 إجمالي السفن بنمو 34%
- 1.21 مليون حاوية نمطية
- 1.31 مليون طن بضائع عامة
- 287.4 ألف طن مواد إنشاءات
- 65.1 ألف وحدة سيارات ومعدات
- 871.1 ألف رأس ثروة حيوانية

	سفينة	الحاويات النمطية «ألف»	بضائع عامة «ألف طن»	ثروة حيوانية «ألف رأس»	مواد إنشاءات «ألف طن»	سيارات ومعدات «ألف وحدة»
يناير	381	103.9	136.5	135.9	22.6	6.6
فبراير	390	103.7	105.6	99.1	28.8	5.2
مارس	386	106	85.5	115.3	29.7	5.7
أبريل	404	124.2	130.9	78.9	27.8	5.7
مايو	492	114.4	42.9	110.3	34.4	5.2
يونيو	440	94.9	164	96.2	33.7	4.8
يوليو	405	122.4	295.7	32.9	31.9	6.1
أغسطس	359	111.9	72	62.9	18.9	5.2
سبتمبر	384	106.4	93.4	45.6	22.3	6.1
أكتوبر	386	112.9	86.5	44.7	11.4	6.8
نوفمبر	365	109.1	105.9	48.8	25.8	7.5

موانئ ومحطات تابعة

ميناء حمد
- 24 عدد الخطوط الملاحية المباشرة
- 40 عدد الموانئ المرتبط بها في 3 قارات
- 28.5 كم² المساحة الإجمالية
- 18 م العمق و6980 مترا طول الرصيف
- 27% حصة الميناء من التجارة الإقليمية

«ميناء الدوحة»
- 2 مليار ريال كلفة إعادة التطوير
- 3.44 كم² المساحة الإجمالية
- 12 م العمق و2924 م طول الرصيف

«ميناء الرويس»
- 1.19 كم² المساحة الإجمالية
- 7 م العمق و1646 م طول الرصيف
- 6 أرصفة للسفن

«جري مصبح»
- 88375 م² المساحة الإجمالية
- 5 آلاف حاوية الطاقة الاستيعابية
- 20 كم المسافة إلى ميناء حمد

المصدر: شركة موانئ قطر - لوسيل

By.Mohamed Elzawam

إنجازات عالمية وأرقام قياسية

«موانئ قطر».. ركيزة تطوير

واصلت شركة «موانئ قطر»، منذ بداية العام الحالي، تحقيق معدلات نمو وإنجاز في عملياتها التشغيلية، وخططها التطويرية والتوسعية التي تنفذها في شتى القطاعات والإدارات التابعة لها، والتي تخدم جميعها توجهات الدولة الرامية لتعزيز التجارة البحرية. وتلعب «موانئ قطر» التي تتولى مسؤولية إدارة موانئ ومحطات النقل البحري في الدولة، دوراً محورياً في تنويع الاقتصاد القطري لمرحلة ما بعد قطاع الهيدروكربون، خاصة أنها تختص بإدارة ميناء حمد وميناء الرويس، وهما ميناءان تجاريان، بالإضافة إلى تطوير ميناء الدوحة الذي سيصبح ميناء خاصا بالسفن السياحية، ومحطة إدارة الحاويات في جري مصبح. وتوفر الشركة إلى جانب إدارتها للأرصفة والموانئ الجافة ومحطات الحاويات، خدمات الإرشاد البحري والقطر وإرساء السفن وإدارة المساعدات الملاحية، بالإضافة إلى عمليات شحن وتفريغ ومناولة وتخزين البضائع، إلى جانب مشاركتها في تطوير الموانئ البحرية والخدمات ذات الصلة وفقا للمعايير العالمية. في إطار دعمها الحيوي لمشاريع البنية التحتية المرتبطة بالاستعدادات لنهائيات كأس العالم 2022 وغيرها من الفعاليات والمشاريع العالمية، تعمل موانئ قطر تحت إشراف وزارة المواصلات والاتصالات، عن كثب مع أصحاب المصلحة والشركاء لتأمين المواد والبضائع وتعزيز الشحن داخليا وخارجيا، كما تعمل على جعل موانئها كيانات مفضلة لجميع خطوط الشحن العالمية.

■ وزير المواصلات والاتصالات يدشين الهوية الجديدة

يرى مراقبون أن «موانئ قطر» تمتلك كافة المقومات الإستراتيجية لتحقيق طموح الدولة في تطوير نوعية خدمات النقل البحري، بما ينسجم مع رؤية قطر 2030، ويعزز اقتصاديات القطاع ويزيد جودة الخدمات المقدمة طبقاً للمعايير العالمية.

تتلخص أبرز محطات الإنجاز لـ«موانئ قطر» خلال العام الحالي، في أنه تحت رعاية وحضور معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، دشن سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات والاتصالات رئيس مجلس إدارة موانئ قطر الهوية الجديدة للشركة في 8 أكتوبر 2018. ومثلت الهوية الجديدة انعكاساً للتطور الكبير الذي حققه قطاع الموانئ القطرية في ظل القيادة الرشيدة والجهود المستمرة لمواكبة الاتجاهات العصرية الحديثة، كما جاءت لترسخ إنجازات القطاع ولتؤسس لانطلاقة هامة نحو العالمية، بما يسهم في فتح آفاق جديدة من النمو والتطور المستمر، الأمر الذي يدعم قوة موانئ قطر، ويرسخ مكانتها لتصبح في مقدمة المؤسسات البحرية العاملة في مجال الموانئ والخدمات اللوجستية في المنطقة وخارجها.

وشكلت الهوية الجديدة مواكبة للتطلعات المستقبلية وتماشيا مع التوجه الاستراتيجي لوزارة المواصلات والاتصالات والهادف لتعزيز مكانة الشركة وترسيخ حضورها اقليميا ودوليا كشركة رائدة في تقديم خدمات مينائية ولوجستية متكاملة مع الالتزام المطلق بالجودة والمعايير العالمية للأمن والسلامة والمحافظة على البيئة. في الخامس والعشرين من فبراير الماضي، وقعت موانئ قطر مذكرة تفاهم مع «بيليندو1 الإندونيسية» بهدف تبادل الخبرات في تشغيل الموانئ وإدارتها، وتعزيز التواصل بشأن الاستثمار، والتقنيات المبتكرة، والعمل على تشجيع الأعمال اللوجستية والتجارة وتبادل تكنولوجيا المعلومات، واستكشاف المبادرات، في إطار خطتها لتعزيز مكانة ميناء حمد.

وتم في 31 يوليو الماضي توقيع مذكرة تعاون بين «موانئ قطر» و «مؤسسة الموانئ البحرية الأوكرانية» بهدف تبادل الخبرات في تشغيل الموانئ وإدارتها.

■ ميناء حمد يحصل على شهادة كأهم مشروع في الحفر والتجريف وبناء الموانئ

وقامت بعقد اجتماع تنسيقي مع الهيئة العامة للجمارك ووكلاء الشحن وممثلي شركات النقل والتخليص الجمركي لبحث سبل تسهيل عمليات الشحن والإجراءات والإفراج السريع عن البضائع بما يسهم في اختصار الوقت والجهد وتقليل التكلفة، إلى جانب مشاركتها في عدد من المؤتمرات والمعارض المحلية والعالمية بهدف تعزيز مكانة حمد في المنطقة والعالم تماشيا مع استراتيجية وزارة المواصلات والاتصالات الهادفة لتحويل قطر إلى مركز تجاري إقليمي نابض في المنطقة.

أعلنت الشركة عن بدء تشغيل مشروع مرافق مواقف الشاحنات في منطقة الشمال والتي تمتد على مساحة 75000 متر مربع بالقرب من ميناء الرويس وتوفر 285 موقفا لمختلف أنواع الشاحنات بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المرافق المساندة، إلى جانب بدء العمل في مشروع مواقف رسو المراكب الخاصة في مرافئ الدولة تنفيذا لاستراتيجية وزارة المواصلات والاتصالات لتخطيط وتطوير أعمال النقل البحري بالتنسيق مع وزارة البلدية والبيئة، وهو المشروع الذي يهدف لتوفير نحو 1000 موقف وفق أحدث النظم والمعايير العالمية في مرافئ الوكرة والخور والذخيرة والرويس.

وعملت موانئ قطر بتوجيهات من وزارة المواصلات والاتصالات على صيانة كافة المساعدات الملاحية في المياه الإقليمية لدولة قطر وزيادة كفاءتها، بالإضافة إلى تطوير المنظومة الإدارية الداخلية تسهيلاً لكافة الإجراءات الداخلية مثل (ERP)، وإطلاق برنامج تدريب وتطوير الكوادر الوطنية الذي يهدف لمواكبة التطورات الجارية في مختلف القطاعات، وتعزيز خدمات التواصل مع جميع مرتادي الميناء من خلال كوادر مهنية مؤهلة لخدمة العملاء.

وافتتحت الشركة جناح موانئ قطر في كيدزموندو الدوحة في قطر مول لتعريف جيل المستقبل بالعمل البحري والفرص التي يزخر بها.

إنجاز عالمي

تكللت الإنجازات بفوز مشروع ميناء حمد بجائزة قطر للاستدامة عن مشروع «تصميم وإنشاء مركز الزوار في مشروع الميناء» كأفضل مشروع في فئته ضمن أسبوع قطر للاستدامة 2018 الذي ينظمه مجلس قطر للمباني الخضراء، وفيما حققت الشركة إنجازاً عالمياً بانضمامها رسمياً كعضو في الرابطة الدولية للموانئ والمرافئ (IAPH)، حصل ميناء حمد على شهادة من DPC في حفل توزيع جوائز العام 2018 كأهم مشروع في الحفر والتجريف وبناء الموانئ.

وتم استقبال مليوني حاوية و5 ملايين طن من البضائع العامة بميناء حمد في وقت قياسي من بدء العمليات التشغيلية للمرحلة الأولى من الميناء، في أكتوبر 2016، فضلا عن استقبال أكبر سفينة حاويات في الميناء، منذ بدء العمليات التشغيلية بطول 365.5 متر وغاطس 14 مترا، وقدرة استيعابية تبلغ 13154 حاوية نمطية.

ميناء حمد ضمن أفضل 8 موانئ عالمية في مجال الابتكار

شاركت شركة «موانئ قطر» كراع رئيسي بحفل توزيع جوائز قائمة لويدز العالمية 2018، بالعاصمة البريطانية لندن بحضور أكثر من 400 خبير وممثل عن قطاع الشحن البحري والخدمات اللوجستية. وسجلت الشركة حضورا قويا في الحفل حيث صنفت بين أفضل 5 شركات عالمية في مجال تشغيل الموانئ إلى جانب كل من «ميرشانتس بورت» القابضة الصينية وYilport القابضة و PortSynergy EuroFos كما تم تصنيف «موانئ قطر» بين أفضل 8 شركات عالمية في مجال الابتكار عن مشروع ميناء حمد، المصنف كأكبر مشروع ذكي وصديق للبيئة في المنطقة.

ومشروعات متنوعة في 2018

خدمات النقل البحري

■ ميناء حمد

27 % حصته من التجارة الإقليمية

ميناء حمد.. بوابة قطر الرئيسية للتجارة

يعد ميناء حمد، وهو أكبر ميناء تجاري في البلاد، أحد أهم المشاريع طويلة الأجل التي تجسد رؤية قطر الوطنية 2030 والتي تعد رافدا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والبشرية في قطر، ويوفر الميناء طاقات استيعابية إضافية ومجموعة جديدة من القدرات لقطاعات محددة في قطاع النقل البحري.

وبدأت العمليات التشغيلية في ميناء حمد في ديسمبر 2016، إلا أن الافتتاح الرسمي للميناء تم في الخامس من سبتمبر 2017 تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى.

وحقق الميناء إنجازات هامة على الصعيدين الإقليمي والدولي، في فترة زمنية قصيرة، وبفضل قدراته الكبيرة ومرافقه الحديثة وأنظمته المتطورة يساهم ميناء حمد في جعل قطر مركزاً لوجستياً مهماً لإعادة الشحن في المنطقة، خاصة أنه بات يستحوذ على 27 % من حجم التجارة الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط، مما يدعم ارتفاع التبادل التجاري بين قطر وبقية العالم.

يصنف ميناء حمد الذي تديره شركة موانئ قطر بإشراف وزارة المواصلات والاتصالات، من أكبر الموانئ في الشرق الأوسط بطاقة استيعابية تبلغ 7.5 مليون حاوية نمطية سنوياً عقب اكتمال جميع مراحله.

المشروع الذي كلف تطويره مليارات الدولارات لا يوفر قدرات كبيرة في شكل 3 محطات حاويات فحسب، بل يقدم مجموعة جديدة من الخدمات والقدرات لقطاعات محددة، فإلى جانب محطة البضائع العامة، يقوم الميناء عبر محطة متعددة الاستخدامات بمناولة مجموعة متنوعة من الواردات المختلفة بما في ذلك الثروة الحيوانية والسيارات والحبوب السائبة، كما يضم إلى جانب ذلك محطة لسفن أمن السواحل ومحطة للدعم والإسناد البحري.

ويمتد ميناء حمد على مساحة 28.5 كيلو متر مربع ويضم محطة للبضائع العامة بطاقة استيعابية تبلغ 1.7 مليون طن سنويا ومحطة للحبوب بطاقة 1 مليون طن سنويا، إلى جانب محطة السيارات التي تستوعب 500 ألف سيارة سنويا، ويجري حاليا تشغيل أول محطة حاويات من المحطات الثلاث في الميناء بطاقة استيعابية 2.5 مليون حاوية نمطية سنوياً، ستصل في نهاية المطاف إلى أكثر من 7.5 مليون حاوية نمطية في السنة.

ومن المقرر أن يتم دعم هذه القدرات بشبكة من الطرق البرية والبحرية والسكك الحديدية لدعم قدرات الميناء في مجال إعادة الشحن في المنطقة.

■ 24 خطا ملاحيا تربط الميناء بأكثر من 40 ميناء في 3 قارات

تعزيز التنافسية

استطاع ميناء حمد بالفعل إحداث تحول نوعي في تنويع الاقتصاد القطري وتعزيز القدرة التنافسية من خلال دوره في تأمين الاستيراد وإعادة تصدير السلع والبضائع.

ويؤمن ميناء حمد لقطاع النفط والغاز ممثلاً في شركة قطر لتسويق وتوزيع الكيماويات والبتروكيماويات (منتجات) تصدير عدد من شحناتها عبر الميناء، إلى وجهاتها النهائية في جميع أنحاء العالم، حيث يتولى الميناء، مسؤولية توفير خدمات الشحن والتفريغ لحاويات الشركة، بما في ذلك الحاويات المحملة بالمنتجات، وكذلك الحاويات الفارغة، كما يقوم الميناء بتسهيل وتطوير خدمات الدعم اللوجستي للحاويات.

وتم تزويد ميناء حمد بأحدث التقنيات المتبعة في تشغيل الموانئ والتي تتسم بأعلى معايير الأمن والسلامة، بما في ذلك برج المراقبة ذو التصميم الفريد بارتفاع 110 أمتار، ومنطقة التفتيش الجمركي للتخليص السريع للبضائع (5600 حاوية في اليوم)، بالإضافة إلى منصة لتفتيش السفن وغيرها من المرافق البحرية المتعددة. وتم إنشاء منطقة حرة مجاورة لميناء حمد كجزء من خطط دولة قطر الرامية لتعزيز الصادرات غير النفطية وتشجيع قيام الصناعات التحويلية، كما تم توسيع شبكة الخطوط الملاحية لميناء حمد لتصل إلى أكثر من 24 خطا ملاحيا تربط الميناء بأكثر من 40 ميناء في 3 قارات حول العالم.

2 مليار ريال لأعمال إعادة التأهيل

ميناء الدوحة.. ضمانة تطور السياحة البحرية

■ طفرة كبيرة في أعداد الزائرين على متن البواخر السياحية موسم «2017-2018»

تلعب موانئ قطر دوراً رئيسياً في إعادة تطوير ميناء الدوحة ومرافقه، في إطار حرصها على دعم النمو الهائل في صناعة السياحة البحرية في قطر، خاصة أنه منذ عام 2015، أثبتت الدولة أنها واحدة من أكثر المناطق المرغوبة للرحلات البحرية السياحية الفاخرة خلال موسم الرحلات البحرية الشتوية في الخليج العربي.

ويخضع ميناء الدوحة، لعملية إعادة تطوير شاملة لتحويله إلى محطة استقبال للبواخر السياحية، تقدر تكلفتها بنحو ملياري ريال دولار.

وأصبح ميناء الدوحة، بوابة قطر للسياحة البحرية، مقصدا لخطوط الرحلات البحرية السياحية العملاقة واليخوت الفاخرة، حيث يوفر مجموعة واسعة من المرافق والخدمات لزواره من المسافرين، بما في ذلك مكاتب الهجرة، والجمارك لضمان سلاسة الإجراءات، وخدمات الصرافة، ومواقف سيارات الأجرة والحافلات، وجولات بحافلات المدينة، والسوق الحرة، ومقهى، ومناطق انتظار ركاب وموظفي السفن السياحية، كما يوفر خدمات المعلومات السياحية المختلفة المقدمة من طرف المجلس الوطني للسياحة. وتضمن الخدمات البحرية ذات الصلة بموانئ قطر للسفن التي ترسو بميناء الدوحة عملية وصول ومغادرة آمنة وفعالة، حيث تعمل «موانئ قطر» جنباً إلى جنب مع المجلس الوطني للسياحة، ووزارة الداخلية لتطوير صناعة السياحة البحرية في قطر والتي شهدت زيادة ملحوظة في أعداد المسافرين الوافدين على مر السنين.

نمو قياسي

حقق قطاع السياحة البحرية في قطر طفرة كبيرة من حيث ارتفاع أعداد الزائرين على متن البواخر السياحية، خلال الموسم الماضي «2017-2018» حيث كانت هناك 22 رحلة بحرية، واستقبلت قطر أكثر من 66 ألف زائر حينها، بنسبة نمو بلغت 97 %عن الأعداد المستقبلة في الموسم السابق له. وتشير دراسات «الوطني للسياحة»، إلى أن 86% من الركاب فضلوا النزول من البواخر السياحية والاستمتاع بالمنتجات السياحية المختلفة التي تذخر بها قطر، حيث استفاد 53% من السياح من الجولات السياحية في المدينة، في حين جذبت رحلات السفاري 18% منهم.

ومن المتوقع أن يكون موسم «2018-2019» الحالي الأكثر ازدحاماً منذ بدء تطوير قطاع السياحة البحرية في الدولة، حيث من المقرر وصول 42 سفينة سياحية إلى ميناء الدوحة، تحمل على متنها 140 ألف زائر.

زيادة متوقعة

ويتوقع المجلس الوطني للسياحة، بلوغ عدد الزائرين لقطر عبر السياحة البحرية حوالي 200 ألف زائر خلال موسم «2019-2020»، و300 ألف زائر بحلول موسم «2021-2022». وحسب التقديرات الرسمية فإنه بمجرد الانتهاء من جميع المشاريع الخاصة بتنمية قطاع السياحة البحرية، سيستقطب القطاع نحو أكثر من 500 ألف زائر إلى قطر وإيرادات قدرها 350 مليون ريال (96 مليون دولار) سنوياً بحلول عام 2026.

6 أرصفة بحرية لاستقبال السفن

«ميناء الرويس».. محور تنشيط التبادل التجاري الإقليمي

يقع ميناء الرويس، الميناء التجاري الثاني، في شمال دولة قطر، ويلعب دوراً رئيسياً في تنشيط التبادل التجاري الإقليمي وإنعاش الحركة الاقتصادية في المنطقة الشمالية للدولة.

يتعامل الميناء حاليا مع الطلب المتزايد على المواد الغذائية والسلع الأخرى، إلى جانب البضائع العامة، ويوفر حلولاً جاهزة لمستخدميه بوصفه بوابة مثالية للسلع الطازجة من الدول المجاورة، ويضم ذلك السلع المجمدة والمبردة التي يتم جلبها في الحاويات المبردة.

شهد ميناء الرويس تحسينات جوهرية مؤخرا، ضمن مساعي موانئ قطر لأن يكون الميناء بمواصفات عالمية، حيث تم تعميق القناة الملاحية إلى 5 أمتار وإنشاء أحواض بحرية بعمق 7 أمتار، وإنشاء 6 أرصفة بحرية بطول 1414 مترا لاستقبال السفن التجارية.

وسيتم تعميق وتوسعة القناة الملاحية وأحواض الميناء إلى 10 أمتار في المرحلة الأخيرة من تطوير الميناء، مما يسهل دخول جميع أنواع السفن الصغيرة والمتوسطة وكذلك اليخوت وزيادة التبادل التجاري مع دول المنطقة.

5 آلاف حاوية نمطية بمساحة 88 ألف متر مربع

«جري مصبح».. محطة متكاملة لخدمات الحاويات

تلتزم موانئ قطر بتنويع وتعزيز فرص الأعمال في صناعة الموانئ والشحن، وبالإضافة إلى إدارة وتشغيل الموانئ التجارية الثلاث تدير الشركة محطة الحاويات في جري مصبح.

تقع محطة إدارة الحاويات بمنطقة جري مصبح على بعد 20 كيلومترا من ميناء حمد وهي جزء لا يتجزأ من موانئ قطر ومحطة متكاملة لتقديم خدمات الحاويات مثل خدمات تراص الحاويات، والإصلاح، والغسيل، والتفتيش لجميع أنواع الحاويات (20 قدما، 40 قدما، والحاويات المبردة).

تتألف المحطة التي تبلغ مساحتها 88375 مترا مربعا والتي يمكنها أن تستوعب أكثر من 5 الآف حاوية نمطية، من ساحة مفتوحة لتخزين وتراص الحاويات، ومكاتب، وطرق داخلية معبدة، ومباني خدمات تضم غرفة المضخة ومحطة فرعية.

وتوفر المحطة ربط نقل داخلي سلس بميناء حمد كما توفر مساحة إيجار مفتوحة للشحنات القادمة عبر ميناءي حمد والرويس.

بنمو سنوي 34 % .. و83 % زيادة في «الحاويات»

4392 سفينة عبر «موانئ قطر» في 11 شهرا

استقبلت «موانئ قطر»، خلال الفترة من يناير إلى نهاية نوفمبر من العام الجاري نحو 4392 سفينة بنمو سنوي 34 % مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وبلغ إجمالي الحمولات على متن تلك السفن، 1,21 مليون حاوية حتى نهاية نوفمبر 2018 بنمو 83% عن نفس الفترة من العام الماضي، وأكثر من 1,31 مليون طن من البضائع العامة، ونحو 871,1 ألف رأس من الثروة الحيوانية بنسب نمو 22% و9,7% على التوالي، إلى جانب 65,1 ألف وحدة سيارات ومعدات، و287,4 ألف طن من مواد البناء والإنشاء.

■ 1,21 مليون حاوية نمطية و1,31 مليون طن بضائع بنهاية نوفمبر

1157 سفينة في الربع الأول

في الربع الأول من العام الجاري (يناير إلى مارس 2018)، قدمت «موانئ قطر» خدماتها إلى نحو 1157 سفينة.

وتنوع إجمالي حمولات تلك السفن ليشمل نحو 313,7 ألف حاوية نمطية، و327,7 ألف طن من البضائع العامة، و81,1 ألف طن من الجابرو والمواد الإنشائية، إلى جانب 350 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و17,6 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

وتفصيليا، بلغ إجمالي السفن المستقبلة في شهر يناير الماضي 381 سفينة، على متنها 104 الاف حاوية نمطية، و136,5 ألف طن من البضائع العامة، و22,6 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشاءات، فضلا عن نحو 136 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و6,6 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

شهر فبراير 2018، شهد استقبال «موانئ قطر» لنحو 390 سفينة، بلغ إجمالي حمولاتها 103,7 ألف حاوية نمطية، و105,7 ألف طن من البضائع العامة، و28,8 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشاءات، فضلا عن نحو 99,1 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و5,2 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

15.5 % نمو السفن في الربع الثاني

شهد الربع الثاني من العام 2018 (أبريل إلى يونيو)، استقبال «موانئ قطر» لنحو 1336 سفينة، بنمو 15,5% عن الأعداد المستقبلة في الربع الأول من نفس العام.

وحملت تلك السفن نحو 333,5 ألف حاوية نمطية بنمو ربعي قدره 6%، و338,1 ألف طن من البضائع العامة بزيادة ربعية 3%، و96 ألف طن من الجابرو والمواد الإنشائية بنمو ربعي 18%، إلى جانب 285,6 ألف رأس ثروة حيوانية بانخفاض ربعي نسبته 22,5%، و15,7 ألف وحدة معدات وسيارات بتراجع ربعي قدره 12%.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن أعداد السفن المستقبلة قفزت خلال شهر أبريل لتسجل 404 سفن، بلغ إجمالي حمولاتها 124,2 ألف حاوية نمطية، و130,9 ألف طن من البضائع العامة، و27,8 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشاءات، فضلا عن نحو 79 ألف رأس من الثروة الحيوانية، وأكثر من 5,7 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

وواصلت «موانئ قطر» خلال شهر مايو الماضي تسجيلها للأرقام القياسية في أعداد السفن التي استقبلتها، حيث سجلت استقبال 492 سفينة بنمو نسبته 132% عن السفن المستقبلة في أول أشهر الحصار (يونيو 2017)، على متنها 114,4 ألف حاوية نمطية، و43 ألف طن من البضائع العامة، و5,2 ألف وحدة من المعدات والسيارات، إلى جانب 110,4 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و34,5 ألف طن من المواد الإنشائية.

وشهد شهر يونيو الماضي وصول 440 سفينة، تحمل على متنها 94,9 ألف حاوية نمطية، و164,1 ألف طن من البضائع العامة، و4,8 ألف وحدة من السيارات ومعدات، فضلا عن 96,2 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و33,7 ألف طن من مواد البناء والإنشاءات.

751 سفينة خلال 60 يوماً

قدمت «موانئ قطر» خدماتها لنحو 365 سفينة خلال شهر نوفمبر الماضي، كان على متنها 109.1 ألف حاوية نمطية، و106 ألف طن بضائع عامة، و7.5 ألف وحدة معدات وسيارات. إلى جانب 48.8 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و25.8 ألف طن من مواد البناء والإنشاءات.

وبلغ عدد السفن التي قدمت إليها «موانئ قطر»، خدماتها خلال شهر أكتوبر الماضي 386 سفينة.

وحملت تلك السفن على متنها نحو 113 ألف حاوية نمطية، و86.5 ألف طن من البضائع العامة، و11.4 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشاءات، فضلا عن أكثر من 44.7 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و6.8 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

1148 سفينة في الربع الثالث

بلغ عدد السفن التي قدمت إليها «موانئ قطر» خدماتها خلال الربع الثالث من العام الجاري (يوليو إلى سبتمبر)، 1148 سفينة، لتواصل بذلك أداءها المستقر.

وسجلت السفن المستقبلة خلال أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر الماضية عبر الموانئ التجارية التي تديرها الشركة وهي حمد والرويس والدوحة، إجمالي حمولات بلغ 461.2 ألف طن من البضائع العامة.

وبلغ إجمالي حمولات تلك السفن من الحاويات النمطية نحو 340.8 ألف حاوية، إلى جانب أكثر من 73 ألف طن من مواد البناء والإنشاءات، ونحو 142 ألف رأس من الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى 17.4 ألف وحدة من المعدات والسيارات.

وتفصيلياً، شهد يوليو الماضي وصول 405 سفن عبر الموانئ التجارية الثلاثة التابعة لـ «موانئ قطر»، على متنها 122.4 ألف حاوية نمطية، و295.7 ألف طن من البضائع العامة، و 6.1 ألف وحدة من السيارات والمعدات، إلى جانب 32.9 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و31.9 ألف طن من مواد الإنشاءات والبناء.

وبلغ إجمالي السفن المستقبلة في شهر أغسطس الماضي 359 سفينة، على متنها 111.9 ألف حاوية نمطية، وأكثر من 71.9 ألف طن من البضائع العامة، و18.9 ألف طن من الجابرو ومواد الإنشاءات، فضلا عن نحو 62.9 ألف رأس من الثروة الحيوانية، و5.2 ألف وحدة من السيارات والمعدات.

وقدمت «موانئ قطر» عبر المرافئ البحرية التابعة لها، خدماتها لنحو 384 سفينة متنوعة خلال شهر سبتمبر الماضي، على متنها 106.5 ألف حاوية نمطية، و93.5 ألف طن بضائع عامة، و 6.1 ألف وحدة معدات وسيارات، و45.6 ألف رأس ثروة حيوانية، و22.3 ألف طن مواد بناء وإنشاءات.

برنامج قطر الذكية يعقد شراكات مع 25 جهة

16 مشروعا ذكيا جديدا ضمن «تسمو»

يهدف برنامج قطر الذكية «تسمو» لدفع عجلة الرؤية الوطنية 2030، لتحسين مستوى المعيشة لسكان وزوار دولة قطر والمساعدة على دفع عجلة التنوع الاقتصادي عن طريق تسخير التكنولوجيا والابتكار. وقد تم اختيار قطاعات خمسة ذات الأولوية بناء على تأثيرها الوطني وإمكانية وسهولة رقمنتها وهي قطاع المواصلات والخدمات اللوجستية والبيئة والرعاية الصحية والرياضة. ولا شك أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات له دور محوري وهام في تحقيق ذلك، ويعزز الحلول الذكية في شتى القطاعات الاقتصادية.

ويبشر برنامج قطر الذكية بعهد جديد في التحول الرقمي الوطني المرتكز أساساً على تحقيق النتائج الوطنية ومصلحة السكان. وعلى مدى السنوات القليلة القادمة، سوف تتاح لقطر فرصة تسخير التكنولوجيا والابتكار وبناء منظومة شاملة تضم الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين من أجل تحسين حياة السكان والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وحماية البيئة، ما سيساعد على ترجمة رؤية قطر الوطنية 2030 إلى واقع ملموس.

وفي مطلع شهر مارس من العام الماضي أعلن معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية عن تدشين برنامج قطر الذكية «تسمو» الذي صُمم خصيصاً للإسراع في تحقيق جميع ركائز رؤية قطر الوطنية 2030، وسيكون هذا البرنامج بمثابة منصة للانطلاق والتقدم نحو الاقتصاد الرقمي والمستقبل الذكي، مؤكداً أنه لتعزيز نجاح هذا البرنامج

> التعاون مع 6 شركات عالمية للاستثمار في بناء مختبر الابتكار
>
> تنفيذ مشروع تجريبي ضمن «تسمو» في ميناء حمد وآخر مع حماية البيئة

لن تألو الدولة جهداً في تمويل القطاعين العام والخاص حيث سيتم إنفاق مبلغ 6 مليارات ريال على مدار الخمس سنوات المقبلة، لتمكين تطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة وتفعيل مئات من حالات الاستخدام التي تم تحديدها في شتى القطاعات وتنفيذ واحة قطر الرقمية التي سوف تشكل ركيزة أساسية لدفع آفاق التعاون بين الشركات متعددة الجنسيات، والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة ومعاهد البحوث. وينتظر أن يحقق برنامج قطر الذكية «تسمو» إلى جانب المبادرات الرقمية الأخرى المخطط لها مسبقاً نحو 40 مليار ريال للاقتصاد القطري خلال السنوات الخمس المقبلة، بالإضافة إلى تسريع نمو فرص العمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة (10%) سنوياً. ويأتي الكادر البشري المدرب ضمن أولويات الحكومة، ومن هذا المنطلق فمنذ عام 2013 قد حرصت الدولة على تدريب الكوادر القطرية المتخصصة في هذا المجال بنحو أكثر من 10،000 متدرب خلال تلك الفترة الزمنية الوجيزة، كما عملت الدولة على إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية المتعلقة بجميع شرائح المجتمع وقد وصلت الخدمات المقدمة لأكثر من 2600 خدمة.

التسمية والشعار

يعتبر برنامج قطر الذكية «تسمو» إستراتيجية وطنية تضع المواطن في صلب تركيزها بصفته المساهم الرئيسي في بناء المستقبل الذكي لدولة قطر، ويتجلى ذلك على النحو الأمثل في إطلاق شعار «تسمو» ، وهي ثمرة جهود طلاب جامعة فرجينيا كومنولث قطر الذين شاركوا في مسابقة مغلقة لابتكار شعار لبرنامج «قطر الذكية» .

ويجسد هذا الاسم روح «قطر الذكية» إذ يرمز إلى «الارتقاء» و«الريادة التنموية» و«المستقبل الواعد»، كما تم استنباط هذا الاسم من النشيد الوطني لدولة قطر، والذي يلقى صدى عميقاً لدى جميع القطريين، ويعزز الفخر الوطني باعتباره جزءاً من مسيرة التحول الرقمي في البلاد. أما بالنسبة لشعار «تسمو» ، فقد تم تصميمه على شكل سهم يتحرك صعوداً ليرسم خمسة مربعات متداخلة تمثل القطاعات الخمسة ذات الأولوية، كما يتضمن مساحات مفتوحة تعبيراً عن إمكانية إضافة المزيد من القطاعات إلى البرنامج في المستقبل.

وتختصر كلمة «تسمو» بأحرفها الأربعة شعار البرنامج وهو: تطور سباق، مستقبل واعد.

واحة قطر الرقمية.. مستقبل الاستثمارات الأجنبية في القطاع

مع إطلاق برنامج «تسمو» أعلن معالي رئيس مجلس الوزراء عن إنشاء واحة قطر الرقمية والتي تعتبر المنصة الرئيسية لاستقطاب شركات الأعمال وريادة الأعمال والشركات الناشئة لتعزيز وجودها في قطر بالإضافة إلى تعزيز استثماراتها في برنامج قطر الذكية «تسمو».

وتمثل واحة قطر الرقمية أداة مهمة لاستقطاب الشركات الأجنبية حتى تؤسس لها فروعاً في قطر. ويتركز دور «واحة قطر الرقمية» كما يؤكد سعادة وزير المواصلات والاتصالات السيد جاسم بن سيف السليطي في تمكين برنامج «تسمو»، ليصبح الموقع الأبرز الذي ستظهر منه الابتكارات إلى الوجود من خلال تيسير التعاون بين الشركات متعددة الجنسيات، والشركات الناشئة، والأكاديميين. وهو ما سيتأتى عبر دعم الامتزاج من خلال الشراكة مع بنك قطر للتنمية لضمان توافر الدعم المالي للقطاع الخاص لتعزيز دورهم في الابتكار وبناء مشاريع قطر الذكية على نحو فعّال، موضحاً أن دولة قطر حققت إنجازات مهمة في مسيرتها نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة، بدعم من الشركاء في القطاع الخاص.

5 قطاعات ومشروعات طموحة

1. قطاع المواصلات: خفض فترات التأخير على الطرقات بنسبة 20%، خفض وفيات الطرق إلى 6 لكل 100 ألف، بالإضافة إلى خفض انبعاثات المركبات للرحلات الاعتيادية بنسبة 10%.
2. الخدمات اللوجستية: خفض تكاليف الاستيراد بنسبة 50%، وتحسين التصنيف على مؤشر أداء الخدمات اللوجستية إلى المرتبة 12، بالإضافة إلى زيادة مساهمة الخدمات اللوجستية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10%.
3. - قطاع البيئة: خفض استهلاك الفرد للطاقة بنسبة 20%، وخفض استهلاك الفرد للمياه بنسبة 35%، بالإضافة إلى إنتاج 40% من إجمالي الغذاء المستهلك محلياً.
4. قطاع الصحة: خفض معدل البدانة بنسبة 5%، وخفض نسبة التدخين بنسبة 30%، بجانب الوصول إلى الرعاية الطبية في غضون 10 دقائق.
5. قطاع الرياضة: يهدف إلى تطوير القدرات البشرية لإدارة الفعاليات الرياضية التي تستوعب 150 شخصاً سنوياً ودخول قائمة التصنيف ضمن أول 50 في الأولمبياد، وتحقيق نسبة 40% من الأشخاص الناشطين رياضياً، بالإضافة إلى إنجاز 60% من خطة أمة نشطة».

بدء تنفيذ مبادرات «تسمو»

وحصل «نقل واتصال» على معلومات خاصة تفيد ببدء تنفيذ المشروع على ارض الواقع حيث تم عقد مذكرات تعاون مع 25 جهة مختلفة منها 9 شركات تكنولوجيا و8 مراكز بحوث و6 جهات حكومية و2 شركاء دوليين، وكذلك تم إعداد مناقصة منصة قطر الذكية والتي تعتبر بنية تحتية أساسية للحلول الذكية والمتوقع اطلاقها العام الجاري، وتم تنفيذ مشروع تجريبي في ميناء حمد وآخر مع حماية البيئة اللذان حققا النتائج المرجوة في توضيح أهمية التكنولوجيا لتنفيذ المهام بشكل أسرع وكفاءة أعلى.

وعلى صعيد متصل فبالإضافة للمشروعات المئة التي يتضمنها البرنامج الطموح فقد تم استحداث 16 مشروعا ذكيا جديدا في القطاعات الخمس ليتم اضافتها في كتيب تسمو للحلول الذكية، كما شارك فريق عمل البرنامج في 12 حدثا محليا وعالميا بالإضافة إلى تنظيم 8 ورش عمل لتسويق البرنامج وتطوير الشراكات اللازمة، وجرى إطلاق 3 مجموعات عمل لمناقشة معايير البرنامج المتعلقة بالبيانات والبنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبراني، بالإضافة الى التعاون مع 6 شركات عالمية للاستثمار في بناء مختبر الابتكار وتزويده بالتكنولوجيا والخدمات الملائمة للباحثين.

«تسمو»

مستقبل قطر الذكية

يبشر برنامج قطر الذكية «تسمو» بعهد جديد في التحول الرقمي الوطني المرتكز أساساً على تحقيق النتائج الوطنية ومصلحة السكان، وعلى مدى السنوات القليلة القادمة، سوف تتاح لقطر فرصة تسخير التكنولوجيا والابتكار وبناء منظومة شاملة تضم الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين من أجل تحسين حياة السكان والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وحماية البيئة، ما سيساعد على ترجمة رؤية قطر الوطنية 2030 إلى واقع ملموس.

100 حل ذكي يوفرها البرنامج عبر قطاعاته المتنوعة

6 مليارات ريال الميزانية المخصصة لبرنامج «تسمو»

40 مليار ريال مساهمة برنامج قطر الذكية في الاقتصاد

4 % مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد

5 قطاعات رئيسية لبرنامج «تسمو» قطر الذكية

- المواصلات
- الخدمات اللوجستية
- البيئة
- الرعاية الصحية
- الرياضة

إنجازات المشروع على أرض الواقع

- **16** مشروعاً ذكياً جرى استحداثها
- **12** حدثاً محلياً وعالمياً شارك بها البرنامج
- **8** ورش عمل لتسويق البرنامج وتطوير الشراكات
- **3** مجموعات عمل لمناقشة معايير البرنامج
- **6** شركات عالمية للتعاون في بناء مختبر الابتكار

- إعداد مناقصة منصة قطر الذكية
- تنفيذ مشروع تجريبي في ميناء حمد
- تنفيذ مشروع التجريبي في حماية البيئة

جهات داعمة وشريكة :

- قطر للتنمية يوفر التمويلات اللازمة لمشروعات البرنامج
- «واحة قطر الرقمية» تدعم تأسيس مشاريع الأعمال
- تعاون مع تحالف المدن العالمية الذكية ومنها شيكاغو والصين
- تعاون مع الشركات العالمية مثل هواوي واريكسون وسيمنز

المخرجات الرئيسية المتوقعة

- تحسين المعيشة للمواطن في مختلف القطاعات
- مضاعفة العمالة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تفعيل دور قطر كمركز لابتكار حلول المدن الذكية

25 مذكرة تعاون مع جهات مختلفة :

- **9** شركات تكنولوجيا
- **8** مراكز بحوث
- **6** جهات حكومية
- **2** شركاء دوليين

المصدر: وزارة المواصلات والاتصالات

تماشياً مع الرؤية

«الطيران المدني» نمو متسارع

أحرز قطاع الطيران المدني خلال العام الحالي تقدماً ملحوظاً مكّن دولة قطر من لعب دور كبير في صناعة النقل الجوي العالمي، من خلال الوجهات العديدة التي تمكنت الناقلة الوطنية من الوصول إليها، إلى جانب ما تتمتع به الدولة من موقع جغرافي إستراتيجي ساهم بدور فاعل في دعم النمو المتسارع لصناعة الطيران في الدولة التي أصبحت مركز ربط رئيسي بين مختلف أنحاء العالم.

واتخذت الهيئة العامة للطيران المدني خطوات كبيرة ومدروسة في سبيل الوصول إلى هذا النمو وسعت لتحقيق العديد من الأهداف والإنجازات، مرتكزة على عدة بنود أهمها تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة ومعايير بيئية عالمية، والحفاظ على الأرواح والممتلكات وتوفير مسارات جوية آمنة.

وتمثلت رؤية الهيئة العامة للطيران المدني في دولة قطر في الحفاظ على نظام طيران مدني آمن وفعال ومستدام يعزز وضع قطر على خريطة صناعة الطيران المدني في العالم.

ووضعت الهيئة إستراتيجية عملها بما يتوازى مع إستراتيجية الدولة وتوجهاتها وسياساتها، وبما يتماشى مع الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030، حيث اعتمدت في إستراتيجيتها على العمل المشترك والتنسيق مع إداراتها المختلفة بهدف تنفيذ المشاريع والبرامج وفق خطط تنفيذية وبرامج عمل صيغت وفق الأهداف المزمع تحقيقها ضمن إطار زمني محدد، ما أسفر عن تحقيق إنجازات عديدة لقطاع الطيران في الدولة انعكست إيجابياً على باقي القطاعات. وكثفت «الهيئة» من جهودها لمواكبة المتغيرات العالمية في المجال، وسعت نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بالنهوض بمرفقي الطيران المدني والأرصاد الجوية والوصول بهما إلى أفضل المستويات من حيث الكفاءة والدقة وتأمين سلامة الطيران في مجال النقل الجوي بما يحقق التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تنظيم المجال الجوي وتأمين سلامة الطيران والإشراف على كافة المنشآت المتعلقة بهذا القطاع.

■ المقر الرئيسي للهيئة العامة للطيران المدني

«السبيعي»: صناعة الطيران عصب إستراتيجية «تنويع الاقتصاد»

دعم وتوجيهات مستمرة وأدوار متكاملة تحفز الصناعة وتعزز الإنجاز

قال سعادة السيد عبدالله بن ناصر تركي السبيعي، رئيس الهيئة العامة للطيران المدني، إن قطاع الطيران في دولة قطر أصبح يحتل مكانة كبيرة حيث يلعب دوراً مهماً في مكونات الاقتصاد من خلال ما يقدمه من إمكانات تساهم في دفع عجلة النمو وتنويع الاقتصاد عبر تحفيز صناعة الطيران والقطاعات الاقتصادية الحيوية المرتبطة به كالسياحة والتجارة والصناعة وغيرها.

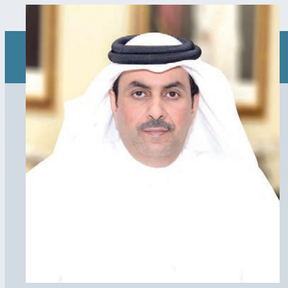

■ عبد الله السبيعي

أضاف أن صناعة الطيران المدني تشكل عصباً رئيسياً في إستراتيجية الدولة الهادفة إلى التنويع الاقتصادي مدعومة بالإنجازات الفعلية التي حققتها الهيئة خلال السنوات الماضية حيث تمكنت منذ نشأتها إلى الآن من تحقيق إنجازات نوعية، ساهمت في تصدر قطاع الطيران المدني قائمة القطاعات الأكثر فعالية وتأثيراً على مكونات الاقتصاد الوطني.

واستطاع قطاع الطيران المدني في دولة قطر تسجيل نمو نوعي وتحقيق تطور غير مسبوق على مختلف الأصعدة، لتصبح بذلك صناعة الطيران حجر أساس في مكونات الاقتصاد القطري، انطلاقاً من قدرتها على جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الضخمة، إلى جانب ما تقدمه من إمكانات تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر خلق فرص عمل جديدة، وتسهيل حركة التجارة العالمية ونقل البضائع وتحفيز القطاعات الاقتصادية الحيوية كالسياحة والتجارة والصناعة وغيرها من المجالات، وفقاً لـ«السبيعي».

خطوط عريضة

أوضح رئيس الهيئة، أن كل ذلك تحقق بفضل الدعم والتوجيهات المستمرة من القيادة الحكيمة والحكومة الرشيدة إلى جانب الجهود والأدوار المتكاملة التي تضطلع بها جميع إدارات الهيئة لتحقق عاماً بعد عام، المزيد من النجاحات التي تضاف إلى لائحة طويلة من الإنجازات في كافة المجالات المتعلقة بقطاع النقل الجوي وصناعة الطيران في قطر.

وتابع: «ترتكز خطط العمل التي تضعها كل إدارة من إدارات الهيئة، على الخطوط العريضة التي ترسيها إستراتيجية الهيئة وخططها السنوية والمرحلية التي تؤسس لمستقبل قطاع الطيران المدني في الدولة، بما يخدم أهداف وتطلعات رؤية قطر الوطنية 2030، ويواكب مستوى النمو الذي تشهده كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ويؤمن احتياجات المرحلة المقبلة وما ستحمله من استحقاقات وفعاليات عالمية».

وقال رئيس الهيئة: «اليوم تعد دولة قطر من الدول المتطورة جداً في هذه الصناعة وتتبوأ مكانة كبيرة عالمياً لحداثة أنظمة الطيران والسلامة الجوية بها وتزايد أعداد المسافرين عبرها».

وأضاف سعادته: «تصدرت مشاريع البنية التحتية وقطاع النقل والمواصلات ومن ضمنه الطيران المدني قائمة الخطط التنموية، وانعكس هذا الواقع على سلسلة الإنجازات النوعية التي تحققت في مجال صناعة الطيران، حيث حصد مطار حمد الدولي العديد من الألقاب والجوائز العالمية، وتصدرت قطر قائمة دول العالم في تحقيق معايير السلامة الدولية، لترسم كل هذه المعطيات ملامح الصورة المشرقة لمكانة قطاع الطيران والأدوار المنسجمة والمتكاملة للجهات القائمة عليه، والتي ترجمت مؤخراً في قدرة هذا القطاع على الصمود والتحدي في مواجهة الأزمات وتذليل العقبات».

نجاحات متواصلة

أشار إلى أن هذه الإنجازات تعددت مؤخراً لتشمل، حلول دولة قطر في مقدمة دول العالم في تطبيق معايير أمن الطيران المدني بحسب النتائج الرسمية التي صدرت عن منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) في عام 2017، بعد أن حصلت على نسبة 99,10% في تطبيق معايير الملحق السابع عشر المتعلق بأمن الطيران المدني وهو المعيار الأهم في مجال التدقيق الأمني، مما يشير إلى القفزة النوعية الكبيرة التي استطاعت الدولة تحقيقها في مجال أمن الطيران والمطارات، ومما يعزز بدوره من مكانتها في هذا القطاع بين دول العالم.

وحققت قطر نسبة 96,76% فيما يخص تنفيذ العناصر الحيوية المتعلقة بأمن الطيران المدني، ونسبة 100% في تطبيق المعايير الأمنية الواردة بالملحق التاسع لاتفاقية الطيران المدني الدولي المتعلق بالتسهيلات.

ولفت إلى أن النتائج الأولية للتدقيق الدولي الذي أجرته «إيكاو» على منظومة السلامة الجوية بالهيئة العامة للطيران المدني خلال 2018، تضع قطر في مصاف أكثر دول العالم تطوراً، مثبتةً بما لا يدع مجالاً للشك أن صناعة الطيران المدني بدولة قطر قوية جداً وتتبوأ مكانة مرموقة عالمياً.

وبين «السبيعي»، أن الإنجازات تكللت بفوز دولة قطر بعضوية المجلس التنفيذي للهيئة العربية للطيران المدني، بالإضافة إلى فوز دولة قطر برئاسة الاتحاد الإقليمي الثاني «أسيا» التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فضلاً عن ترؤس دولة قطر لفعاليات الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة العادية للهيئة العربية للطيران المدني، إلى جانب أنها مثلت الدولة تمثيلاً مشرفاً في كافة المؤتمرات والفعاليات التي عقدت داخل الدولة وخارجها.

الوطنية للدولة 2030

ودور فاعل في التنمية

165 إجمالي الاتفاقيات الموقعة حتى الآن

إستراتيجية للتوسع في حقوق النقل الجوي

تسهم الهيئة العامة للطيران المدني في توفير كافة الإمكانيات التي تدعم نهج النمو والازدهار للخطوط الجوية القطرية، باعتبارها الناقلة الوطنية للدولة، عبر فتح المزيد من المجالات أمام أسطولها لتسيير رحلاتها باتجاه كافة المدن العالمية، من خلال اتفاقيات النقل الجوي التي تبرمها مع كافة دول العالم.

وتركز إستراتيجية «الهيئة» في مجال النقل الجوي في حقوق النقل الجوي للناقلة الوطنية، وانتهجت آلية للاستمرار في تطبيق هذه الإستراتيجية، مكنتها من إبرام 165 اتفاقية مع دول العالم المختلفة حتى الآن.

وحسب خبراء، فإن تلك الاتفاقيات تتيح للخطوط الجوية القطرية خدمة عدد أكبر من الأسواق وتمنحها مرونة أكثر في عقد اتفاقيات تجارية مع أطراف ثالثة بهدف خدمة مصالحها وتوسيع نطاق شبكة تشغيل خطوطها.

ومنذ مطلع العام الحالي، وقعت الهيئة في 16 يناير الماضي، اتفاقية خدمات جوية مفتوحة الأجواء للركاب والشحن بين قطر والسلفادور، وفي 5 مارس، وقعت دولة قطر اتفاقية خدمات جوية بالأحرف الأولى ومذكرة تفاهم مفتوحة الأجواء مع ولايات ميكرونيزيا الموحدة التي تسمح للناقل الوطني بتسيير أي عدد من الرحلات للركاب والشحن والتشغيل بالرمز المشترك.

وشهد العاشر من شهر أبريل الماضي، توقيع اتفاقية خدمات جوية بين قطر وبنما، فيما تم في 17 من نفس الشهر توقيع بروتوكول لتعزيز التعاون في مجال النقل الجوي بين قطر وسلطنة عُمان.

وفي الثالث من شهر يوليو، تم توقيع بروتوكول بالأحرف الأولى بين قطر وفيتنام، وتوقيع مذكرة تفاهم بزيادة رحلات الشحن الجوي بواقع 14 رحلة إضافية، مما يتيح للخطوط الجوية القطرية تشغيل عدد 28 رحلة شحن جوي بين الدوحة وعدة مناطق في جمهورية فيتنام الاشتراكية.

ووقع سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات والاتصالات، وسعادة الدكتور بال ليكاج وزير البنية التحتية الكوسوفي، في السادس عشر من الشهر ذاته، اتفاقية في مجال النقل الجوي بين دولة قطر وجمهورية كوسوفو.

وشهد شهر أكتوبر في اليوم الرابع عشر منه، توقيع اتفاقية خدمات جوية بالأحرف الأولى مفتوحة الأجواء بين قطر وماكاو تتيح للخطوط الجوية القطرية تشغيل عدد غير محدد لرحلات الركاب والشحن الجوي بين الدوحة وماكاو.

3 قرارات أميرية لتنظيم القطاع

تعديلات تشريعية تخدم خطط «التحول النوعي»

في الثاني والعشرين من شهر أكتوبر الماضي، أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، 3 قرارات أميرية بشأن القوانين والأمور المنظمة لقطاع وصناعة الطيران المدني في الدولة. ويرى خبراء أن تلك القرارات الأميرية والتعديلات التشريعية تأتي لتلائم المتطلبات والمستجدات الحاصلة في قطاع الطيران محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتدعم رؤية الهيئة العامة للطيران المدني الرامية إلى الحفاظ على نظام طيران مدني آمن وفعال ومستدام يعزز مكانة قطر على خريطة صناعة الطيران المدني في العالم. وتخدم هذه القرارات خطط الدولة الهادفة لإحداث تحول نوعي في قطاع الطيران القطري عبر توفير الوسائل التشريعية والتنظيمية والإجرائية التي تمكنه من المنافسة والنهوض بمرافقه والوصول بها إلى أفضل المستويات من حيث الكفاءة والدقة.

إعادة تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني

1 أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى القرار الأميري رقم 66 لسنة 2018، بشأن إعادة تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني، وهو القرار الذي شرعت الهيئة في تنفيذه على الفور عبر العمل بالهيكلة الجديدة بعد إعادة تنظيمها، لمواكبة التطورات المتلاحقة في هذا القطاع الحيوي، ولتطوير منظومة الطيران.

وفقا لنص المادة (9) من القرار تتألف الهيئة من 11 وحدة إدارية مبينة بالخريطة التنظيمية المرفقة بالقرار، وهي: مكتب الرئيس، وإدارات التعاون الدولي، والتدقيق الداخلي، والتخطيط والجودة، والشؤون القانونية، والعلاقات العامة والاتصال، والموارد البشرية، والشؤون المالية والإدارية، ونظم المعلومات.

وضمت الإدارات كلا من الإدارة العامة لشؤون نظم الطيران والرقابة، التي تتألف بدورها من 4 إدارات ومكاتب هي: مكتب المدير العام، وإدارات السلامة الجوية، والنقل الجوي، والأمن والتسهيلات، بالإضافة إلى الإدارة العامة لشؤون تشغيل وخدمات الطيران التي تتألف من 5 مكاتب وإدارات تشمل مكتب المدير العام، وإدارات الملاحة الجوية، والأرصاد الجوية، وشؤون المطارات، والإطفاء والإنقاذ.

قرار أميري رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٨
بإعادة تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني
نحن تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر ،
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الطيران المدني ، والقوانين المعدلة له ،
وعلى القرار الأميري رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الهيئة العامة للطيران المدني ،
وعلى اقتراح مجلس الوزراء ،
قررنا ما يلي :
مادة (١)
يُعاد تنظيم الهيئة العامة للطيران المدني على النحو الوارد في هذا القرار .
مادة (٢)
في تطبيق أحكام هذا القرار ، تكون للكلمات التالية ، المعاني الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :
الهيئة : الهيئة العامة للطيران المدني .
الوزير : وزير المواصلات والاتصالات .
الرئيس : رئيس الهيئة .
مادة (٣)
تكون للهيئة شخصية معنوية ، وموازنة تلحق بموازنة وزارة المواصلات والاتصالات .

تعديل قانون الطيران المدني

2 أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى القانون رقم 15 لسنة 2018، بتعديل أحكام القانون رقم 15 لسنة 2002 بشأن الطيران المدني.

وهو القانون الذي نص على استبدال نصوص (25 مادة) هي المواد أرقام (1 و4 و12 و13 و14 و18 و24 و28، و32 و33 و39 و40 و41 و44 و45 و51 و61 و62 و63 و64 و65 و66 و67 و68 و69)، من القانون السابق رقم 15 لسنة 2002.

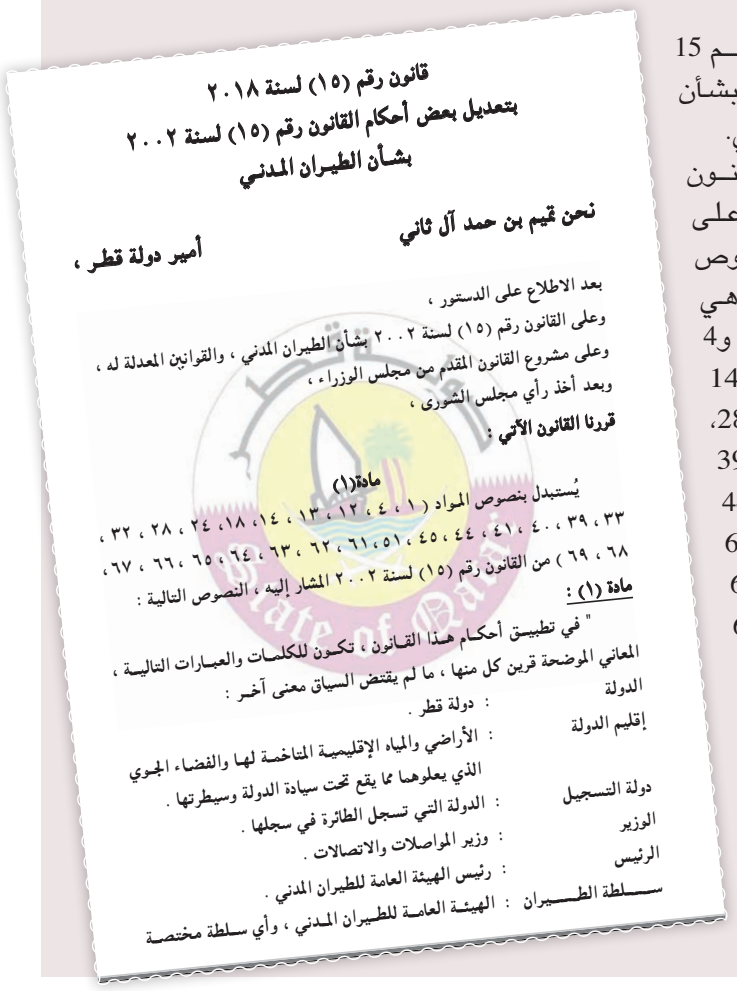
قانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨
بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢
بشأن الطيران المدني
نحن تميم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر ،
بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الطيران المدني ، والقوانين المعدلة له ،
وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء ،
وبعد أخذ رأي مجلس الشورى ،
قررنا القانون الآتي :
مادة(١)
يُستبدل بنصوص المواد (١ ، ٤ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩) من القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه ، النصوص التالية :
مادة (١) :
" في تطبيق أحكام هذا القانون ، تكون للكلمات والعبارات التالية ، المعاني الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :
الدولة : دولة قطر .
إقليم الدولة : الأراضي والمياه الإقليمية المتاخمة لها والفضاء الجوي الذي يعلوهما مما يقع تحت سيادة الدولة وسيطرتها .
دولة التسجيل : الدولة التي تسجل الطائرة في سجلها .
الوزير : وزير المواصلات والاتصالات .
الرئيس : رئيس الهيئة العامة للطيران المدني .
سلطة الطيران : الهيئة العامة للطيران المدني ، وأي سلطة مختصة

إنشاء وحدة التحقيق في حوادث الطائرات

3 أصدر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى القرار الأميري رقم 67 لسنة 2018، والذي يقضي بإنشاء وحدة تسمى «وحدة التحقيق في حوادث ووقائع الطائرات المدنية»، تتبع وزير المواصلات والاتصالات، ويكون لها شخصية معنوية، وموازنة تلحق بموازنة الوزارة ويكون مقرها مدينة الدوحة.

وحسب المادة رقم (3) من نص القرار تهدف هذه الوحدة إلى منع وقوع حوادث ووقائع الطائرات ومنع تكرارها، ويكون لها مباشرة جميع الصلاحيات اللازمة لذلك، خاصة ما يلي: إجراء التحقيقات والإشراف عليها وفقاً لأحكام القانون والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة أو انضمت إليها، ووضع ونشر اللوائح ونشرات السلامة ذات الصلة بالتحقيقات في حوادث ووقائع الطائرات.

وتضمنت المهام رصد التطورات والتحسينات التي يتم إدخالها على نظم ولوائح التحقيقات في الحوادث والوقائع، واعتماد العمل بها، ونشر التقارير عن التحقيقات بشأن حوادث ووقائع الطائرات، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون مع الجهات الخارجية ذات الصلة فيما يتعلق بحوادث ووقائع الطائرات الأجنبية أثناء تواجدها في المجال الجوي للدولة والطائرات المسجلة بالدولة أثناء تواجدها بالخارج.

وشملت الاختصاصات إنشاء وإدارة قاعدة بيانات لحوادث ووقائع الطائرات التي تحدث في الدولة أو تحدث للطائرات المسجلة في الدولة بالخارج، ووضع خطة استجابة لحوادث ووقائع الطائرات، والإشراف على تنفيذها، إلى جانب التنسيق مع السلطات ذات الصلة في الدولة لمراقبة وحماية مواقع حوادث ووقائع الطائرات لضمان جمع كافة الأدلة والمحافظة عليها. وأوكل القرار إلى الوحدة مهام التنسيق مع السلطات الإقليمية والدولية للتحقيق في حوادث ووقائع الطائرات من أجل تحقيق أعلى معدلات السلامة وتفادي تكرار الحوادث، وإعداد مذكرات تفاهم مع الجهات الوطنية والدولية كل في مجال اختصاصها لوضع ترتيبات عمل من أجل التحقيق في حوادث ووقائع الطائرات، فضلا عن أي اختصاصات أخرى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء وتدخل في طبيعة عمل الوحدة.

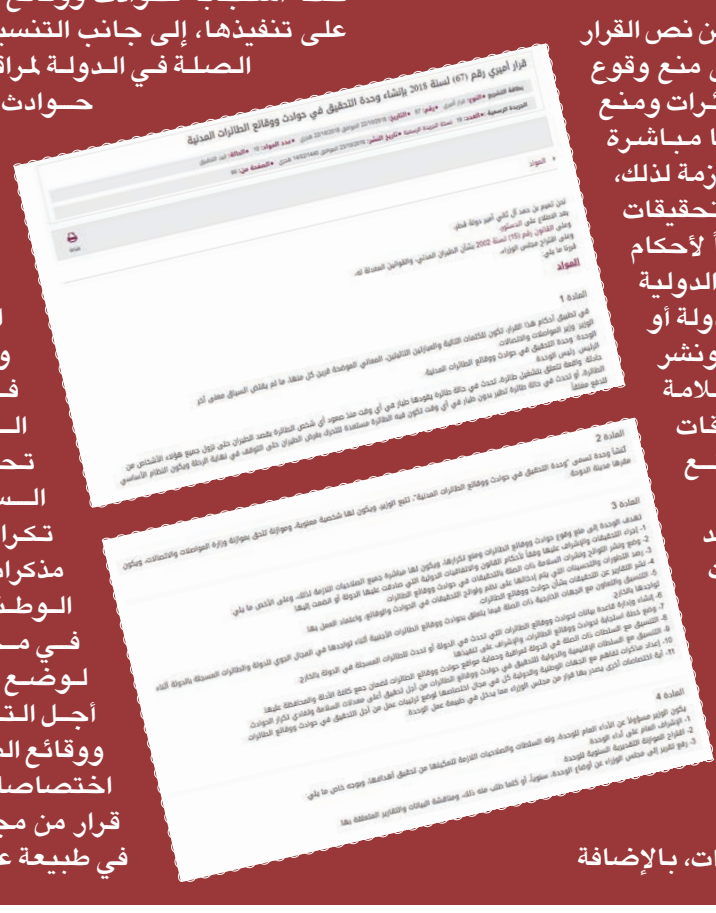
قرار أميري رقم (67) لسنة 2018 بإنشاء وحدة التحقيق في حوادث ووقائع الطائرات المدنية
المواد
المادة 1
المادة 2
المادة 3
المادة 4

الهيئة العامة للطيران المدني
CIVIL AVIATION AUTHORITY
تطلعات طموحة
لمستقبل واعد
AMBITIOUS ASPIRATIONS
FOR A PROMISING FUTURE
بوابات Gates D1-D4
بوابات Gates D20-D24
بوابات Gates E1-E4
بوابات E20-E24
caaqatar
caaqatar@caa.gov.qa
+974 44557333
www.caa.gov.qa

الرّيل RAIL
تحقيق رؤيه
Accomplishing a Vision

إكتشف الدوحة
بواسطة المترو

qr.com.qa
qrc_official
qrc_official

«الريل»
معدلات الإنجاز تسيطر على «أداء 2018»

تمكنت شركة سكك الحديد القطرية (الريل) بدعم من وزارة المواصلات والاتصالات، من تحقيق معدلات إنجاز واضحة في مختلف المشروعات التي تنفذها، تجاوزت الأهداف التي حددتها في خطة العام الجاري، في إطار مساعيها لتنفيذ برامج الدولة الرامية إلى توفير وضمان وسيلة نقل جديدة ومستدامة وفعالة ضمن منظومة نقل واحدة ومتكاملة تتيح للركاب التنقل بسهولة فيما بينها في جميع أنحاء البلاد.

70 مليار ريال إجمالي تكلفة مشروعات «الريل»

85 ألف عامل في المشروعات بنمو 70%

الرّيل RAIL
تحقيق رؤيه
Accomplishing a Vision

%84 نصيب الشركات القطرية من عقود الباطن

570 مليون ساعة عمل في المشاريع

مترو الدوحة

نطاق العمل: الدوحة وضواحيها

نسبة الإنجاز الحالية **%94**

2020 موعد التشغيل المقرر

تفاصيل المشروع

إجمالي القطارات	قطارا تم استلامها	كيلو متراً طول الشبكة	خطوط للمشروع	محطة
110	53	76	3	37

تصميم القطار

تصميم عصري يرمز للذكاء والسرعة، يجسد إرث وثقافة المجتمع القطري

الشركة المصنعة: كينكي شاريو اليابانية

مواصفات القطار

- 3 عربات في القطار الواحد
- (عربة واحدة تضم درجة ذهبية (16 مقعد) وعائلية (26 مقعد) + 2 عربة درجة عادية (88 مقعد)
- 100 كم في الساعة السرعة

ترام لوسيل

نطاق العمل: مدينة لوسيل

نسبة الإنجاز الحالية **%87**

2020 موعد التشغيل المقرر

تفاصيل المشروع

إجمالي القطارات	قطارات تم استلامها	كيلو متر طول الشبكة	خطوط للمشروع	محطة
28	5	21	4	28

تصميم القطار

مستوحى من شكّل «المحمل» المركب الشراعي التقليدي القطري الذي كان يستخدم في صيد اللؤلؤ

الشركة المصنعة: ألستوم الفرنسية

مواصفات القطار

- 5 عربات في القطار الواحد
- 64 إجمالي المقاعد (فئتين: عائلية (24 مقعد) + عادية (40 مقعد)
- 60 كم في الساعة السرعة

المصدر: شركة سكك الحديد القطرية (الريل) - لوسيل

By.Mohamed Elzawam

85 ألف عامل في المشروعات

«الريل».. منظومة متكاملة

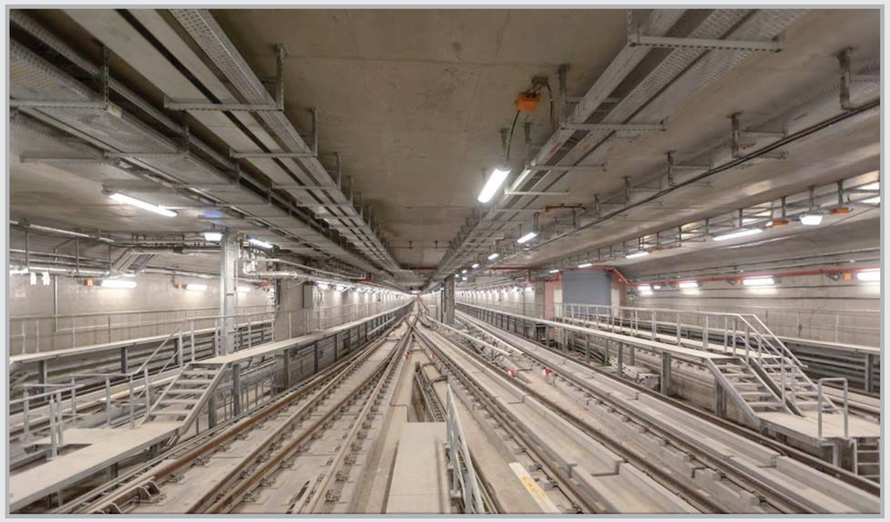

■منطقة تبديل المسارات المؤدية لمحطة مطار حمد الدولي ومحطة الوكرة بالخط الأحمر

نفذت شركة سكك الحديد القطرية (الريل) خلال العام 2018 مجموعة من الخطط والبرامج التي استهدفت تسريع عمليات الإنجاز وضمان تسليم المشروعات التي تنفذها طبقاً للجداول الزمنية والموازنات الموضوعة.

وتضع شركة «الريل» حلولاً ناجحة لتحديات النقل في قطر من خلال مشاريعها العملاقة، خاصة مشروع مترو الدوحة الذي يضم شبكة سكك حديدية متطورة يمتد معظمها تحت الأرض لربط المجتمعات داخل العاصمة الدوحة وضواحيها، بالإضافة إلى مشروع ترام لوسيل، الذي يشمل شبكة ترام توفر وسيلة نقل مريحة وملائمة داخل مدينة لوسيل الجديدة.

وتمكنت «الريل» بدعم من وزارة المواصلات والاتصالات، من تحقيق معدلات إنجاز واضحة في مختلف المشروعات التي تنفذها، تجاوزت الأهداف التي حددتها في خطة العام الجاري، في إطار مساعيها لتنفيذ برامج الدولة الرامية إلى توفير وضمان وسيلة نقل جديدة ومستدامة وفعالة ضمن منظومة نقل واحدة ومتكاملة تتيح للركاب التنقل بسهولة في ما بينها في جميع أنحاء البلاد.

وبلغ عدد الكوادر العاملة في مشاريع «الريل» 85 ألف عامل في عام 2018 بزيادة بلغت 35 ألف عامل (70%) عن العام الماضي، ووصل إجمالي ساعات العمل على المشروع إلى أكثر من 570 مليون ساعة عمل.

وسجلت شركة «الريل» معدل تكرار الحوادث AFR(0,22) في مشروع مترو الدوحة وهو على الأرجح من أدنى المعدلات التي تم تحقيقها في مثل هذا النوع من المشاريع الضخمة، بفضل اعتماد نظام صارم للصحة والسلامة وتكريس جهود جميع القائمين على المشروع لتدريب وتنقيق والإشراف على القوى العاملة.

وبلغت نسبة مشاركة الشركات المحلية في مشاريع الريل 80% كما تم منح 1998 عقد مقاولة بالباطن، أي ما مجموعه 84% من إجمالي عقود المقاولة بالباطن، إلى شركات قطرية.

وقامت الشركة بفتح باب التسجيل لإشغال المحلات التجارية في الخط الأخضر، وأتى هذا الطرح بعد النجاح الذي شهده طرح المحلات التجارية في الخط الأحمر في الربع الأخير من العام الماضي والذي تجاوزت نسبة الأشغال فيه 100%، كما جددت «الريل» اعتمادها لمدة ثلاث سنوات لشهادات الأيزو «ISO 9001:2015»، و«ISO 14001:2015»، و«OHSAS 14001:2007» في مجال تسليم البرامج والجودة والصحة والسلامة المهنية والبيئة.

حصلت شركة الريل على جائزة الشركة الخضراء ضمن فعاليات أسبوع الاستدامة في قطر 2018 والذي ينظمه مجلس قطر للمباني الخضراء، كما حصد قطار مترو الدوحة جائزة الامتياز في التصميم من مجلس التصميم الألماني على هامش مشاركة الشركة في معرض إنوترانز الدولي خلال سبتمبر الماضي.

زيارات رسمية في 2018

9 يناير:
معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يتفقد محطة المنطقة الاقتصادية بمترو الدوحة.

5 يونيو:
معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية يتفقد مشروع ترام لوسيل.

10 يوليو:
وفد من مجلس الشورى يزور مشروع مترو الدوحة للاطلاع والتعرف على سير العمل وآخر الإنجازات.

23 أكتوبر:
جياني إنفانتينو رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) يزور مترو الدوحة ويستقل القطار من محطة مركز الدوحة للمعارض إلى الوكرة.

80 مساحة تجارية طرحت للتأجير بالخط الأخضر

6 اتفاقيات ومذكرات لـ«المترو» و«الترام»

في 25 من شهر يناير الماضي، أعلنت «الريل» عن الانتهاء من تصنيع القطار الأول من أصل 28 قطاراً تابعا لمشروع ترام لوسيل في فرنسا، وإتمام إجراء «فحص قبول التصنيع» في مصنع شركة الستوم في مدينة لاروشيل الفرنسية، وهو القطار الذي وصل إلى ميناء حمد بمدينة الدوحة في 12 مارس 2018 بعد رحلة قاربت 18 يوماً عقب نقله من مصنع الشركة الفرنسية.

ويوم 22 أبريل لعام 2018، شهد مشاركة بارزة وحضورا موسعا لـ«الريل» في معرض سيتي سكيب العقاري، حيث قامت خلال جناحها ولأول مرة بعرض تصميم الزي الرسمي للكوادر العاملة في مترو الدوحة وترام لوسيل، كما تم الكشف عن تصميم البطاقات الذكية التي تستخدم في ركوب المترو والترام، وإعلان فتح باب التسجيل لإشغال 80 مساحة تجارية في المرحلة الثانية بمحطات مترو الدوحة، شملت 8 محطات بالخط الأخضر.

وفي المعرض ذاته وقعت «الريل» أول اتفاقية لتسمية المحطات مع شركة قطر للتأمين حصلت الأخيرة بموجبها على حقوق تسمية محطة الخليج الغربي، إلى جانب اتفاقية أخرى مع QNB والتي بموجبها يصبح QNB شريكاً إستراتيجياً لجميع أنظمة الدفع بالبطاقات البنكية الذكية والتحصيل الفوري في مشروعي المترو والترام لوسيل، كما أبرمت الريل اتفاقية مع Ooredoo لتزويد خدمات الاتصالات لمستخدمي خدمات الترام. وقعت «الريل» في الرابع من أكتوبر الماضي، اتفاقيتين لمشروع مترو الدوحة، حيث تم توقيع اتفاقية مع شركة كينكي شاريو لشراء 35 قطارا إضافياً لمشروع مترو الدوحة ليصل إجمالي مجموع القطارات التي ستخدم المشروع إلى 110 قطارات، إلى جانب توقيع اتفاقية مع شركة مواصلات (كروه) لتوفير خدمة نقل ركاب المترو من وإلى المحطات من خلال سيارات الأجرة التابعة للشركة بأسعار خاصة ومخفضة لركاب المترو.

■ توقيع اتفاقية تسمية المحطات مع مجموعة قطر للتأمين

و570 مليون ساعة عمل

للسكك الحديدية المستدامة

وصول 53 قطاراً حتى الآن والتشغيل 2020

94 % نسبة الإنجاز في «مترو الدوحة»

تشير آخر البيانات الصادرة عن «الريل»، إلى وصول نسبة الإنجاز العام الحالي بمشروع مترو الدوحة إلى نحو 94 %. ووفقاً للجدول الزمني المقرر، تم الانتهاء من الأعمال المدنية في المحطات، بينما تتواصل أعمال التشطيبات الكهروميكانيكة والمعمارية في المحطات البالغ عددها 37 محطة كما تجري أعمال الاختبارات والتدشين للأنظمة والمعدات الميكانيكية والكهربائية مثل أنظمة التكييف والتهوية والمضخات وأنظمة مكافحة وإطفاء الحريق.

واستلمت الشركة حتى الآن 53 قطارا من مصانع شركة كينكي شاريو الموجودة في مدينة أوساكا اليابانية، من إجمالي 110 قطارات ستخدم مشروع مترو الدوحة، فيما تخضع القطارات التي وصلت الدوحة للتجريب استعداداً للمرحلة التشغيلية لتلبية أعلى معايير السلامة، قبيل افتتاح المرحلة الأولى من المشروع في الموعد المقرر عام 2020.

وشهد الثاني والعشرون من أبريل من العام الجاري، إعلان «الريل» توقيع أول اتفاقية لتسمية المحطات مع شركة قطر للتأمين حيث تعد حقوق تسمية المحطات أحد جوانب إستراتيجية «الزيل» التي تسعى من خلالها لعقد شراكات مع الشركات والعلامات التجارية البارزة المحلية والعالمية للترويج لخدماتها في المحطات وإتاحة الفرصة لها للوصول لشريحة أوسع من القطاعات السوقية المستهدفة.

وبموجب الاتفاقية حصلت مجموعة قطر للتأمين على حقوق تسمية محطة الخليج الغربي بالتنسيق والشراكة مع «الريل».

وفي اليوم ذاته، وقعت «الريل» اتفاقية خدمات بنكية لتذاكر مترو الدوحة وترام لوسيل مع QNB، والتي بموجبها يصبح QNB شريكاً إستراتيجياً لجميع أنظمة الدفع بالبطاقات البنكية الذكية والتحصيل الفوري.

وتتيح هذه الاتفاقية لشركة الزيل تلقي الدفعات التي تتم بواسطة بطاقات الائتمان التي تم إصدارها في دولة قطر وفي الخارج، حيث ستمكن هذه الاتفاقية ركاب المترو من الدفع في المحطات من خلال أجهزة الخدمة الذاتية لبطاقات الدفع الذكية أو الموقع الإلكتروني المخصص للدفع أو تطبيق الهاتف الجوال بكل سهولة ويسر، كما سيسهل ذلك شراء بطاقات الدفع الذكية وشحنها، وشراء البطاقات ذات الاستخدام المؤقت.

3 عربات في القطار و100 كم بالساعة السرعة القصوى

يجسد تصميم قطار مترو الدوحة إرث وثقافة المجتمع القطري ويجمعه بالتكنولوجيا الحديثة، وهو من تصميم وصناعة شركة كينكي شاريو المحدودة من خلال مصانعها الموجودة في مدينة أوساكا اليابانية.

يعد قطار مترو الدوحة أحد أسرع القطارات بدون سائق في العالم وأسرعها في المنطقة، إذ تصل سرعته إلى 100 كم/الساعة.

وسيضم مترو الدوحة 110 قطارات تم التعاقد عليها يتألف كل منها من 3 عربات، إحداها للدرجة الذهبية والعائلية وأخريين عاديتين.

وتتكون الدرجة الذهبية من 16 مقعداً والعائلية من 26 مقعداً، في حين تتكون الدرجتان العاديتان من 88 مقعداً.

ويتم بناء شبكة المترو على مرحلتين، تتضمن الأولى بناء 3 خطوط من أصل أربعة وهي (الأحمر والذهبي والأخضر) تضم 37 محطة، كما ستكون المحطة الأكبر في مشيرب في قلب شبكة المترو وستشكل نقطة الالتقاء بين الخطوط الثلاثة، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل هذه الخطوط في عام 2020.

وتشمل المراحل المستقبلية التمهيد لإنشاء خط إضافي (الأزرق) وتوسيع الخطوط القائمة مع أكثر من 60 محطة إضافية حيث سيتم الانتهاء من المرحلة التوسعية الأولى بحلول عام 2026.

اكتمال 87 % من المشروع

استلام 5 قطارات لـ«ترام لوسيل»

بلغت نسبة الإنجاز الحالية في مشروع قطار النقل الخفيف في مدينة لوسيل (ترام لوسيل) نحو 87 % مع تقدم أعمال البرنامج حسب الجدول الزمني المحدد واستلام 5 قطارات من إجمالي 28 قطاراً المشروع المتعاقد عليها والبالغة 28 قطاراً.

وكانت «الريل» أعلنت في 25 يناير الماضي الانتهاء من تصنيع القطار الأول من أصل 28 قطاراً تابعا لمشروع ترام لوسيل في فرنسا حيث تم إجراء «فحص قبول التصنيع» في مصنع شركة الستوم في مدينة لاروشيل الفرنسية.

وتقوم شركة الستوم بتصنيع 28 تراماً من طراز «سيتاديس» لصالح مشروع ترام لوسيل ومعدات تغذية الكهرباء، بالإضافة إلى أعمال الإشارات والسكك الحديدية، وسيعمل ترام لوسيل على توفير قدر عال من الراحة للركاب، خاصة أنه معزز بتصميم مهيأ لتحمل الظروف الجوية الصعبة.

واستقبلت «الريل» في الثاني عشر من مارس الماضي، القطار الأول من قطارات ترام لوسيل عقب وصوله إلى ميناء حمد، بعد رحلة قاربت 18 يوماً حيث كانت الانطلاقة من مصنع شركة الستوم في مدينة لاروشيل الفرنسية، ثم مدينة برشلونة وبعد ذلك إلى ميناء حمد.

وترام لوسيل متصلٌ بشبكة مترو الدوحة حيث يسهل التنقل بين ترام لوسيل ومترو الدوحة عن طريق محطتي تبادل هما لوسيل ولقطيفية.

وتمتد شبكة ترام لوسيل التي من المتوقع إطلاقها في عام 2020 على مسافة 21 كيلو متر، وتم تخطيط هذه الشبكة لتشمل 4 خطوط تضم 28 محطة على مستوى الأرض وتحت مستوى الأرض في تصاميم متنوعة.

وتعد أنظمة الترام صديقة للبيئة وتتعامل مع العوائق المرورية بشكل أفضل من الحافلات كما أن مركبة ترام واحدة تغني عن استخدام 40 سيارة والتي تشغل مساحة أكبر من الطريق.

ولتعزيز تجربة التنقل بترام لوسيل أبرمت «الريل» في 22 أبريل الماضي اتفاقية مع Ooredoo لتزويد خدمات الاتصالات لمستخدمي الترام، حيث تتيح Ooredoo للمستخدمين التمتع بخدمات اتصالات عالية الجودة ودون انقطاع خلال تنقلهم في المحطات وعلى متن الترام وذلك من خلال الحلول التقنية التي توفرها أوريدو في هذا المجال.

5 عربات في القطار و60 كم بالساعة السرعة القصوى

يضم ترام لوسيل، الذي تبلغ سرعته 60 كم/الساعة، 28 قطاراً يتألف كل منها من 5 عربات. وتنقسم العربات إلى فئتين، الفئة العائلية والفئة العادية حيث تحتوي الفئة العائلية على 24 مقعداً (16 مقعدا بالإضافة إلى 8 مقاعد مطوية) بينما تحتوي الفئة العادية على 40 مقعداً (32 مقعداً بالإضافة إلى 8 مقاعد مطوية) ليبلغ إجمالي المقاعد 64 مقعدا.

وتتضمن كل عربة منطقة لمستخدمي الكراسي المتحركة وشاشات داخلية تعرض تفاصيل عن الرحلة وتستخدم أيضاً في عرض مواد ترفيهية، كما توجد شاشات عرض خارجية في مقدمة الترام وفي الخلف وعلى الجوانب تتيح للأشخاص معرفة الوجهة المقبلة.

وتمتاز قطارات ترام لوسيل بتصميمها المستوحى من شكل «المحمل»، وهو المركب الشراعي التقليدي القطري الذي كان يستخدم في صيد اللؤلؤ، وهو مصدر الإلهام في تصميم ترام لوسيل.

وركّز مفهوم التصميم على البحر متمثلا في صيد اللؤلؤ باستخدام المحمل، ليستمدّ منه عناصر السكون والهدوء والرقي، ويجسدها في تصميم الترام.

تضاعف قيمة معاملاتها

التجارة الإلكترونية.. مستقبل

يتوقع أن تقفز قيمة معاملات التجارة الإلكترونية خلال الأربع سنوات المقبلة بنحو 150% إلى 10 مليارات ريال من مستواها الحالي الذي قدرته وزارة المواصلات والاتصالات بنحو 4 مليارات ريال بنهاية 2017، وتستحوذ الشركات المحلية على نحو 38% من إجمالي قيمة تلك المعاملات في حين تستحوذ الشركات الأجنبية على 62% منها.

وتعمل وزارة المواصلات والاتصالات على العديد من المبادرات التي ينتظر أن تضاعف قيمة معاملات هذا القطاع الذي يستحوذ على أكثر من 2 تريليون دولار من إجمالي المعاملات التجارية حول العالم، حيث يتوقع أن تسجل تلك التجارة في قطر نمواً بنحو 20% سنويا.

وتتصدر قطر دول الشرق الأوسط من حيث متوسط قيمة المعاملة الواحدة الذي يصل إلى 264 دولاراً للمعاملة وفق بيانات «الخارطة الوطنية للتجارة الإلكترونية - قطر 2017» الصادرة عن وزارة المواصلات والاتصالات. وقال سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات والاتصالات في تقديمه للخارطة: نسبة للتقدم الهائل على صعيد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبيئته الدائمة التغيير، فإن الطريقة التي نتصور ونجري بها الأعمال التجارية آخذة في التغير السريع كذلك. وأشار الوزير إلى أنه في 2015 احتل سوق التجارة الإلكترونية من قطاع الأعمال إلى المستهلك (B2C) في دولة قطر المرتبة السابعة، من حيث الحجم في منطقة الشرق الأوسط وشمال وأفريقيا، إذ تبلغ عائداته ما يربو على 1,2 مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 17% ويوفر هذا الواقع فرصة كبيرة للنمو والتطور. كما تم إطلاق منصة التجارة الإلكترونية (السوق التركي) في قطر والتي بدأت بتوفير ما يقارب 100 ألف منتج تركي وصولا إلى 5 ملايين منتج، مما يأتي في إطار توسيع آفاق التعاون والتبادل التجاري بين البلدين، فضلا عن النهوض بكافة احتياجات السوق القطرية.

عبر شراكة استراتيجية مع 7 جهات

5000 شركة تستفيد من «التحول الرقمي»

يسعى برنامج «التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة» الذي تقوده الوزارة بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة التجارة والصناعة، وبنك قطر للتنمية، وغرفة قطر، وهيئة تنظيم الاتصالات، وبنك قطر الوطني، وشركتي أوريدو وميكروسوفت، لتقديم مجموعة من الخدمات الرقمية والاستشارية في مجالات التجارة الإلكترونية، لتحسين نموذج النشاط التجاري من خلال الحلول الرقمية، للوصول إلى أفضل الخدمات لتلبية الطلبات غير المعلنة للعملاء، وتمكين الشراكات الإلكترونية مع الشركات التكنولوجية والممولين والجهات الحكومية، بهدف تعزيز الاقتصاد الرقمي في الدولة لزيادة الاستثمار ورفع الناتج المحلي الإجمالي.

ودشن سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات والاتصالات برنامج «التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة» وذلك خلال شهر أبريل الماضي، وقال سعادته «أن برنامج التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة صمم خصيصا لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة من استخدام التكنولوجيا، بما يدعم تحولها الرقمي كونه طريق المستقبل ومفتاح النجاح للمضي قدما ومواكبة الثورة الرقمية التي يمر العالم بها، بما يحقق الاستفادة القصوى من مختلف التقنيات لتوفير الوقت والجهد والتكلفة، وزيادة الإنتاجية والربح والابتكار. ونطمح إلى استفادة أكثر من 5000 شركة من البرنامج بنهاية العام 2020».

وأضاف سعادته إننا في قطر وتحت القيادة الحكيمة لسيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، نؤكد وبكل اعتزاز أننا ماضون في مسيرة التقدم والتطوير ومواكبة العصر الرقمي، منوها بأن حكومة قطر بمتابعة وإشراف معالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، رسمت خططها المستقبلية نحو التحول الرقمي من خلال تبني التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز دورها في الارتقاء بمختلف قطاعات الدولة، من أجل تحقيق الأهداف التي رسمتها رؤية قطر الوطنية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنمية اقتصاد رقمي قائم على المعرفة يتسم بالتنوع والتنافسية، ويُشجع دور القطاع الخاص، ويعتمد على الابتكار وريادة الأعمال والبنية التحتية عالمية المستوى».

وأكد سعادة الوزير أن المواطنين أنفسهم يساهمون في قيادة التحول الرقمي، فمن منظور الانتشار الرقمي بين الأفراد، تحتل دولة قطر المرتبة الاولى في استخدام الانترنت على مستوى العالم، وتشهد معدلات استخدام الهواتف الذكية 147 %، ووسائل التواصل الاجتماعي اكثر من 99 %، وهي معدلات تتجاوز حتى مثيلاتها في الولايات المتحدة نفسها. وأشار الى ان الوزارة تضطلع حاليا بالعمل على تنفيذ برنامج قطر الذكية «تسمو» كأحد أهم البرامج الواعدة لتعزيز الحلول الذكية في خمسة قطاعات اقتصادية رئيسية للإسراع في تحقيق ركائز رؤية قطر الوطنية 2030 في تنويع مصادر الاقتصاد وبناء اقتصاد المعرفة والانطلاق نحو المستقبل الذي عبر تحول رقمي وطني شامل.

20 %
معدل انتشار التجارة الإلكترونية بين المستهلكين

33 %
حصة «الصغيرة والمتوسطة»

أكدت السيدة ريم المنصوري وكيل الوزارة المساعد لشؤون المجتمع الرقمي أن وزارة المواصلات والاتصالات قامت في عام 2015 بإصدار أول خارطة طريق وطنية للتجارة الإلكترونية على الإطلاق. وقد تضمنت تلك الوثيقة الطموحة ثلاثة مستويات متميزة ومختلفة قدمت حلولاً ابتكارية مفصلة للمعوقات الموجودة في مجالات التنظيم، وسلسلة الإمدادات، والتحديات ذات الصلة بالدعم في منظومة التجارة الإلكترونيةوقالت المنصوري إن سوق التجارة الإلكترونية في قطر سوق واعدة، بيد أننا ما زلنا نواجه بعض التحديات، إذ أظهرت دراسة حديثة للوزارة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية استحوذت على ما نسبته 33% فقط مما قيمته 1,3 مليار دولار من معاملات التجارة الإلكترونية التي جرت في عام 2017 في قطر، بينما ذهب 67% من تلك المعاملات إلى التجار الدوليين. إن بوسعنا في قطر أن نبني على ذلك النمو الذي تحقق، بتمكين التجار المحليين، ومن ثم رفع النصيب المحلي من التجارة الإلكترونية إلى 70% بحلول سنة 2022.

بحلول 2022 إلى 12 مليار ريال

مشرق لاقتصاد قطر الرقمي

«علامة الثقة» و«خارطة الطريق».. مبادرات قطرية مبتكرة

تعمل وزارة المواصلات والاتصالات حاليا على مشروع ابتكاري لتعزيز ثقة المستهلك في قطاع التجارة الإلكترونية المحلي وهو مشروع علامة الثقة لشركات التجارة الإلكترونية، كما تبذل الوزارة جهداً عظيماً لخلق شراكات إستراتيجية مع جهات محلية ودولية لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية على توسيع أسواقها والنفاذ إلى أحدث منجزات التكنولوجيا.

كما تم إطلاق وإصدار المبادئ التوجيهية الشاملة للتجارة الإلكترونية، والتي تعد الأولى من نوعها ونموذجا يحتذى به في المنطقة العربية.

وأكد سعادة السيد جاسم بن سيف السليطي وزير المواصلات والاتصالات أن سوق التجارة الإلكترونية أظهر نموا صحيا يتسق مع المعدلات العالمية، حيث شهد انتشار التجارة الإلكترونية بين المستهلكين ارتفاعاً ملحوظاً من 14% في عام 2016 إلى 20% في العام الذي تلاه.

وقال سعادته إن حجم التجارة الإلكترونية في قطر يبلغ ما يقارب من 4 مليارات ريال في السنة، ونطمح إلى مضاعفة هذا الرقم إلى 3 اضعاف أي تحقيق عوائد تصل إلى 12 مليار ريال في عام 2022، ولكن عبر توثيق الشركات العاملة بهذا المجال.

وأشار إلى أن معظم التجارة الإلكترونية الآن تحولت من مبيعات عادية إلى خدمات إلكترونية، تهتم بتقديم مختلف ما يحتاج إليه المستهلك في قطاعات تنموية أخرى كالتعليم والخدمات العامة وغير ذلك، مما يؤكد اهمية هذا القطاع، والدور الذي يقوم به المنتدى اليوم في تعريف التجار بالسوق المحلية، وباهمية التجارة الإلكترونية كقطاع اقتصادي واعد، فضلاً عن اهمية توثيق الشركات العاملة بهذا القطاع، وبذلك الحصول على أفضل الممارسات التجارية الإلكترونية العالمية.

وأكد السليطي أن الوزارة ستنشئ قسماً للتجارة الإلكترونية، يتم من خلاله توثيق الشركات العاملة بهذا المجال، واعتمادها كمورد رئيسي في دولة قطر، وبذلك يكون هناك حماية ومراقبة فعلية لأداء هذه الشركات، وفي الوقت نفسه حماية للمستهلك، منوهاً إلى أن البداية كانت بإعلان المبادئ العامة، ومن ثم سيتم إصدار توثيق الشركات، ولتكون دولة قطر أول دولة تدخل بهذا المجال، ونطمح بالاستحواذ على جزء كبير من التجارة الإلكترونية في المنطقة والعالم ضمن رؤية قطر 2030.

27 فكرة تأهلت للالتحاق بـ «مسار الشركات الناشئة» في النسخة الأولى

«الحاضنة الرقمية» تعزيز لصناعة التكنولوجيا

تأسست حاضنة الأعمال الرقمية بهدف تعزيز ابتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر، وخاصة بين الشباب في المراحل الأولى بالغة الأهمية من تأسيسهم مشاريع تجارية متعلقة بالتكنولوجيا أو تنميتها.

وتهتم حاضنة الأعمال الرقمية برؤاد الأعمال القادرين على تسخير التقنيات الحديثة لتقديم منتجات أو حلول أو خدمات مبتكرة تساهم في الاقتصاد الرقمي لدولة قطر، كما توفر للشركات الناشئة الحيز المكتبي مجانًا والتدريب والتوجيه والمرشدين القادرين على مساعدة المشاريع الجديدة في تجنب العثرات النمطية للشركات الناشئة والتوضيحات والعلاقات العامة لكونها جزءًا من حاضنة الأعمال الرقمية.

وتتم استضافة الشركات الناشئة الناجحة التي يمكنها النمو والتوسع كمستأجرين في شركة المناطق الاقتصادية ضمن التجمع الرقمي القطري.

واعلنت «حاضنة الأعمال الرقمية» بوزارة المواصلات والاتصالات خلال شهر أكتوبر الماضي عن فتح باب التقدم للتنافس في النسخة الثانية من «مخيم الأفكار الإبداعية»، والذي يعد أحد المبادرات النشطة لوزارة المواصلات والاتصالات والذي يستهدف رواد الأعمال والمطورين والمصممين الشباب من الجنسين ممن لديهم أفكار ريادية مميزة في مجال التكنولوجيا.

يقدم البرنامج لأصحاب الأفكار الإبداعية سلسلة من ورش العمل، والبرامج التدريبية، والنصائح والإرشادات، على مدى ستة أسابيع على يد مختصين ومستشارين لمساعدتهم في بلورة وتطوير أفكارهم الإبداعية الجديدة، ومن ثم اختبارها مع العملاء المحتملين بحيث تصبح قادرة على التحول إلى مشاريع أعمال ناجحة ليس فقط مدرة للدخل بل قادرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية.

وفي نهاية البرنامج، يحصل أصحاب أفضل الأفكار الابداعية الفائزة على فرصة الالتحاق بـ «مسار الشركات الناشئة» في «حاضنة الأعمال الرقمية»؛ حيث سيبدأ هذا المسار أنشطته في الأول من يناير المقبل.

وكانت «حاضنة الأعمال الرقمية» بوزارة المواصلات والاتصالات قد أطلقت «مخيم الأفكار الإبداعية» في نسخته الأولى مطلع أكتوبر من العالم الماضي، حيث شهد تنافسًا كبيرًا بين نحو 85 فكرة إبداعية مميزة، تأهل منها 27 فكرة للالتحاق بـ «مسار الشركات الناشئة» بالحاضنة وتنوعت تلك الأفكار في العديد من المجالات التي تخدم مختلف شرائح المجتمع.

35.39 مليار ريال حجم القطاعين بنهاية 2017

54 % نمو مساهمة «النقل والاتصالات» بالناتج المحلي في 60 شهراً

يلعب تطور البنية التحتية لقطاع المواصلات والاتصالات في الدولة، دوراً محورياً في تحفيز النمو في سوق النقل وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم رؤية قطر الهادفة إلى اقتصاد وطني متنوع ومستدام.

حسب مراقبين، فإنه مع التوسع الذي يشهده الاقتصاد الوطني، برزت الحاجة إلى حلول ووسائل نقل متطورة وتكنولوجيا جديدة لتلبية الطلب المتنامي على قطاعي النقل والاتصالات، لذا شهدت الدولة خلال الأعوام الأخيرة تدشين العديد من المشروعات الرئيسية الداعمة للقطاعين عقب اكتمال تطويرها، والتي ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع مساهمة القطاع بالناتج المحلي.

وقفزت المساهمة الإجمالية للقطاعين في الناتج المحلي بنحو 54 % في الفترة من 2013 إلى 2017، وفقاً لنشرة الحسابات الوطنية 2018 الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء.

وذكرت النشرة أن إجمالي القطاعين ساهما بما قيمته 35.39 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 مقارنة بنحو 22.95 مليار ريال إجمالي المساهمة المسجلة للقطاعين في العام 2013، حسب الأسعار الجارية.

ويضطلع كل من قطاعي النقل والمواصلات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدور أساسي في مختلف جوانب الحياة الحديثة نتيجة اعتماد أفراد المجتمع والمؤسسات الاقتصادية بصورة متزايدة على تطور خدمات النقل والاتصالات لتحقيق متطلبات النقل والتنقل والاتصالات في مختلف مناحي الحياة الخدمية.

ويقول خبراء إن من أهم عناصر التطور في مدن العالم حاليًا هو نظام النقل والاتصالات، بل ويعتبر العامل الرئيسي المؤثر على النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعتمد القطاعات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو تجارية على البنية التحتية لنظام النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وتواصل وزارة المواصلات والاتصالات في دولة قطر العمل الجاد والدؤوب من خلال المشاريع والبرامج التي تهدف إلى بناء منظومة مواصلات برية وبحرية، وفقًا لأحدث النظم وأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، بما يحقق توسيع نطاق الحركة الاقتصادية وخدمة متطلبات التنمية الوطنية.

وتعمل الوزارة على تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية والإشراف عليها، لبناء قطاع نشط وحيوي وآمن يسهم في تعزيز اقتصاد وطني متنوع يعود بالنفع على جميع الأفراد والمؤسسات في دولة قطر، وصولاً إلى بناء مجتمع المعرفة القائم على الاقتصاد الرقمي.

25.78 مليار ريال بزيادة سنوية 3.4 %

4.2 % مساهمة «النقل» بـ «ناتج 2017»

حققت المساهمة التقديرية لقطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، قفزة نوعية خلال الفترة من 2013 إلى 2017 (5 أعوام) بلغت نسبتها 74%. حسب مسح خاص لـ«نقل واتصال»، استناداً إلى نشرة الحسابات الوطنية 2018 الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، سجلت مساهمة القطاع بالناتج المحلي في العام 2013 نحو 14,82 مليار ريال، بزيادة 3,1% عن مساهمة العام 2012.

وشهد حجم المساهمة نمواً سنوياً ملحوظاً في العام 2014 نسبته 7,8% حيث سجل ما قدره 15,97 مليار ريال، قبل أن يواصل النمو السنوي في 2015 ليسجل 21,66 مليار ريال بزيادة نسبتها 35,6%.

وفي العام 2016 بلغت مساهمة «النقل والتخزين» في الناتج المحلي نحو 24,93 مليار ريال بنمو 15,1% عن مساهمة العام 2015. واصل القطاع تسجيل معدلات نمو ملحوظة في مساهمته بالناتج المحلي خلال العام 2017، حيث بلغ حجم المساهمة 25,78 مليار ريال محققاً زيادة سنوية طفيفة نسبتها 3,4%.

وفقاً للتوزيع النسبي لمساهمة «النقل والتخزين» في الناتج المحلي خلال تلك الأعوام الخمسة بالأسعار الجارية، ساهم القطاع بنحو 2% في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013. وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في 2014 إلى 2,1% من إجمالي الناتج المحلي، قبل أن تسجل 3,7% في العام 2015. وقفزت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016 لتسجل 4,5%، فيما شكلت مساهمة «النقل والتخزين» للعام 2017 ما نسبته 4,2% من إجمالي الناتج السنوي.

وتنفذ الدولة مجموعة من البرامج والخطط المرحلية تستهدف إشراك قطاع النقل والمواصلات في برامج التنوع الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية لدولة قطر في المنطقة عن طريق تحويلها إلى مركز تجاري إقليمي.

ساهم بـ 1.6 % في ناتج العام الماضي

18 % ارتفاع حجم «الاتصالات» خلال 5 سنوات

بلغت نسبة النمو في المساهمة الإجمالية لقطاع المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، خلال الفترة من 2013 إلى 2017 نحو 18%. وفقا لمسح خاص لـ«نقل واتصال»، استناداً إلى نشرة الحسابات الوطنية 2018، سجلت مساهمة القطاع بالناتج المحلي في العام 2013 نحو 8,1 مليار ريال، بزيادة 6,5 % عن مساهمة العام 2012. وشهد حجم المساهمة نمواً سنوياً ملحوظاً في العام 2014 نسبته 12,1% حيث سجل 9,1 مليار ريال، قبل أن يواصل النمو السنوي في 2015 ليسجل 10,1 مليار ريال بزيادة نسبتها 10,8%.

وفي العام 2016 بلغت مساهمة «المعلومات والاتصالات» في الناتج المحلي نحو 9,8 مليار ريال فيما سجلت مساهمته بالناتج المحلي خلال العام 2017 نحو 9,6 مليار ريال. وفقاً للتوزيع النسبي لمساهمة «المعلومات والاتصالات» في الناتج المحلي خلال تلك الأعوام الخمسة بالأسعار الجارية، ساهم القطاع بنحو 1,1% في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013. وارتفعت نسبة مساهمة القطاع في 2014 إلى 1,2% من إجمالي الناتج المحلي، قبل أن تسجل 1,7% في العام 2015. وزادت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016 لتسجل 1,8%، فيما شكلت مساهمة «المعلومات والاتصالات» للعام 2017 ما نسبته 1,6% من إجمالي الناتج السنوي.

وتسعى وزارة المواصلات والاتصالات إلى بناء قطاع نشط وحيوي وآمن يسهم في تعزيز اقتصاد وطني متنوع يعود بالنفع على جميع شرائح المجتمع القطري، عبر تعزيز مبادرات الحكومة الرقمية والأمن السيبراني.

وتلتزم الوزارة بتنفيذ خطط تسهم في خلق مجتمع رقمي متكامل يتمتع جميع أفراده بفرص متساوية للنفاذ إلى التكنولوجيا من خلال خلق أكبر عدد ممكن من الفرص لتعزيز جاهزية أفراد المجتمع الرقمية للمشاركة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

تمتلك 3 مراكز بيانات بمستويات عالمية

«ميزة».. ريادة في تكنولوجيا المعلومات المدارة

تعد شركة ميزة أحد أبرز الشركات العاملة في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات المدارة والحلول التكنولوجية على مستوى المنطقة، والرائدة على مستوى دولة قطر، وتأسست الشركة كمشروع مشترك مع مؤسسة قطر، حيث تسهم في تعزيز مسيرة التنمية في قطر والمنطقة من خلال توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات المدارة والحلول التكنولوجية بمستويات عالمية. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركة توفر للشعب القطري وغيرهم في جميع أنحاء المنطقة فرص لتحقيق مستقبل مهني واعد في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وتقدم شركة ميزة خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات المدارة، اضافة الى خدمات مراكز البيانات وخدمات أمن نظم المعلومات والخدمات السحابية.

وتصنف مراكز البيانات الخاصة بشركة ميزة M-VAULTS تصنيفاً عالمياً ويصل مدى توفرها الى 99,98%، كما ان مركز البيانات M-VAULT 2 مصنف وفق تصنيف ليد البلاتيني LEED Platinum ومركز البيانات M-VAULT 3 مصنف وفق تصنيف ليد الذهبي LEED Gold.

كما أسست شركة ميزة مركز التحكم والأوامر الخاص بمراقبة البنية التحتية والخدمات المقدمة للعملاء على مدار الساعة، إضافة الى ذلك قامت الشركة بتقديم أول مركز خاص بأمن نظم المعلومات لسوق الأعمال التجارية في دولة قطر وذلك لحماية العملاء من التهديدات والهجمات السيبرانية.

تعتبر جميع مراكز البيانات الخاصة بشركة ميزة M-VAULT 2،1 & 3 متنوعة ومترابطة جغرافياً. كما تقدم شركة ميزة خدمات التعافي من الكوارث وخدمات استمرارية الأعمال لعملائها في دولة قطر والمنطقة، وبالإضافة لذلك تقدم الشركة خدماتها وخبراتها في مجالات الأنظمة المتكاملة وتطبيقات المدن الذكية وانترنت الأشياء المترابطة.

متطلبات العملاء

وتعمل شركة ميزة مع عملائها لفهم كامل متطلباتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات المليء بالتحديات، وتقدم خدمات فعالة من حيث التكلفة لمساعدة عملائها على التركيز على أعمالهم الاساسية والرقي بها بشكل مستمر من خلال تقديم أعلى مستويات الحماية وتقليل المخاطر المرتبطة بأعمالهم، والعمل على تخفيض النفقات وتسريع وتيرة فتح أسواق عمل جديدة.

وتضم قائمة إنجازات وجوائز الشركة العديد من النقاط المضيئة ومن أبرزها، فوز شركة ميزة بجائزة «أفضل مزود خدمات تكنولوجيا معلومات في دولة قطر للعام 2018» من قبل وزارة المواصلات والاتصالات خلال حفل توزيع جوائز قطر لشركات تكنولوجيا المعلومات.

كما فازت الشركة بجائزة «شريك SEME لعام 2018» لجنوب أوروبا والشرق الأوسط في مؤتمر مكافي إمباور للأمن السيبراني، الذي عُقد في 28 نوفمبر 2018 في روما، إيطاليا.

شراكات ممتدة

وتمتلك الشركة قائمة كبيرة من العملاء والشركاء سواء على الصعيد المحلي داخل دولة قطر أو عالميا مع كبريات المؤسسات والشركات التكنولوجية، ومن ابرزها وزارة المواصلات والاتصالات التي وقعت اتفاقية مع الشركة لتقديم خدمات السحابة الحكومية وخدمات البنية التحتية للجهات الحكومية في قطر، وكذلك شركات مايكروسوفت وهواوي ومكافي من ضمن الشركات العالمية التى تعمل معها الشركة.

■ م. أحمد محمد الكواري

> الكواري: حلول وخدمات فعالة من حيث التكلفة لمساعدة العملاء للتركيز على أعمالهم الأساسية

المدن الذكية

كما تعمل شركة ميزة على توفير حزمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذكية في مشروع مشيرب قلب الدوحة، أهم المدن الذكية على مستوى العالم للاسهام في إعادة تعريف معايير الحياة الذكية فى قطر، استناداً الى الخبرة التي تمتلكها شركة ميزة فى هذا المجال.

حيث ستستفيد «مشيرب العقارية» مما توفره شركة ميزة من تقنيات مبتكرة في بناء المدن الذكية، من أجل تطوير البنية التحتية التكنولوجية لعمليات التصميم، والإدارة، والمراقبة، في «مشيرب قلب الدوحة».

حلول فعالة

ويؤكد المهندس أحمد محمد الكواري، الرئيس التنفيذي لشركة ميزة أن الشركة تلتزم بتقديم خدمات متميزة من خلال اتباع أفضل الممارسات وأحدث التكنولوجيات في مجال خدمات تكنولوجيا المعلومات المدارة لجميع العملاء، حيث تلتزم شركة ميزة بالتميز والأداء التشغيلي الفعّال والنجاح التجاري. مشيرا الى أن الشركة تقدم حلولاً وخدمات فعالة من حيث التكلفة لمساعدة عملائها على التركيز على أعمالهم الاساسية والرقي بها بشكل مستمر من خلال تقديم أعلى مستويات الحماية وتقليل المخاطر المرتبطة باعمالهم، والعمل على تخفيض النفقات وتسريع وتيرة فتح أسواق عمل جديدة.

إنجازات 2018

ميزة MEEZA

أفضل مزود خدمات تكنولوجيا معلومات في قطر

فازت شركة ميزة بجائزة «أفضل مزود خدمات تكنولوجيا معلومات في دولة قطر للعام 2018» من قبل وزارة المواصلات والاتصالات خلال حفل توزيع جوائز قطر لشركات تكنولوجيا المعلومات الذي يتم تنظيمه للعام الرابع على التوالي، وذلك نظيراً لمجموعة خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات المتطورة التي تقدمها، والتي تشمل خدمات البنية التحتية لتكنولوجيا معلومات والاتصالات، خدمات أمن نظم المعلومات، إدارة العمليات، التعافي من الكوارث، عمليات مركز الاتصال، والخدمات السحابية.

تزويد الجهات الحكومية بالحوسبة السحابية

وقعت وزارة المواصلات والاتصالات اتفاقية مع شركة «ميزة» المتخصصة في تقديم خدمات وحلول إدارة تقنية المعلومات في قطر- توفر بموجبها الشركة خدمات السحابة الحكومية وخدمات البنية التحتية للجهات الحكومية في قطر، كجزءٍ من خطط الوزارة لتحقيق أهداف استراتيجية حكومة قطر الرقمية 2020 والتي تؤكد على أهمية رفع كفاءة العمليات الإدارية الحكومية، وتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستفادة من الموارد العامة للدولة، بما يتوافق مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 الرامية لزيادة سرعة وموثوقية الوصول إلى تكنولوجيا نظم المعلومات، مع تقليل نفقاتها التشغيلية والرأسمالية.

«شريك SEME للعام» من قبل «مكافي»

فازت شركة ميزة بجائزة «شريك SEME لعام 2018» لجنوب أوروبا والشرق الأوسط في مؤتمر مكافي إمباور للأمن السيبراني، الذي عُقد في 28 نوفمبر 2018 في روما، إيطاليا، نظرا لأدائها المتميز في إنشاء أسواق جديدة وطرح حلول حديثة تلبي المتطلبات المستقبلية لمراكز أمن المعلومات، وتوفير خدمات أمن نظم المعلومات المدارة للعديد من العملاء، استحقت شركة ميزة هذا التكريم بصفتها الشركة الأعلى مساهمة في قطاع خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات المُدارة للعام 2018.

7 شهادات دولية

شركة ميزة حاصلة على 7 شهادات دولية في مجال أمن المعلومات، الجودة، الصحة والسلامة والبيئة حسب مواصفات ISO الدولية.

وبفضل حيازتها مجموعة كبيرة من شهادات ايزو، رفعت شركة ميزة مستوى المعايير الخدمية والتشغيلية لمزودي حلول تكنولوجيا المعلومات في قطر والمنطقة.

«المواصلات والاتصالات»

إنجازات نوعية في 2018 وخطط مستقبلية طموحة

تعمل وزارة المواصلات والاتصالات في دولة قطر بشكل جاد ودؤوب من خلال المشاريع والبرامج التي تهدف إلى بناء منظومة مواصلات واتصالات متكاملة، وفقًا لأحدث النظم وأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، بما يحقق توسيع نطاق الحركة الاقتصادية وخدمة متطلبات التنمية الوطنية.

وحققت مختلف القطاعات التابعة للوزارة العديد من الإنجازات النوعية منذ مطلع العام الحالي، والتي لعبت دوراً محورياً في تحفيز النمو في سوق النقل وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم رؤية قطر الهادفة إلى اقتصاد وطني متنوع ومستدام.

5 مشروعات لمشاركة القطاع الخاص بمشاريع النقل

12.3 ألف معاملة منجزة في قطاع النقل البحري في 2018

24 خطاً ملاحياً تربط ميناء حمد بـ 40 ميناء في 3 قارات

100 حل ذكي عبر برنامج قطر الذكية «تسمو»

2604 خدمات إلكترونية عبر حكومة قطر الرقمية «حكومي»

270 مليون معاملة إلكترونية خلال 4 سنوات

المواصلات

أداء «موانئ قطر» في 11 شهراً

4392 إجمالي السفن بنمو 34%

1.21 مليون حاوية نمطية

1.31 مليون طن بضائع عامة

287.4 ألف طن مواد إنشاءات

65.1 ألف وحدة سيارات ومعدات

871.1 ألف رأس ثروة حيوانية

2020 موعد تشغيل مشاريع «الريل»

مترو الدوحة

%92 نسبة الإنجاز الحالية

53 قطارا تم استلامها من 110 قطارات

ترام لوسيل

%87 نسبة الإنجاز الحالية

5 قطارات تم استلامها من 28 قطاراً

الطيران المدني

165 إجمالي اتفاقيات النقل الجوي الموقعة

210 مكاتب السفر والسياحة المرخصة

71 مكاتب الشحن الجوي المرخصة

الاتصالات

حكومة قطر الرقمية

%1200 نمو عدد الخدمات

38 جهة تتعاون مع الوزارة

30 جهة تتعامل من المركز

2000 موظف تم تدريبهم

145 تطبيقاً للجوال عبر المتجر

113 جهة ضمن الشبكة الحكومية

تسمو

16 مشروعاً ذكياً جرى استحداثها

12 حدثاً محلياً وعالمياً شارك به البرنامج

8 ورش عمل لتسويق البرنامج وتطوير الشراكات

6 شركات عالمية للتعاون في بناء مختبر الابتكار

مركز الاتصال الحكومي:

9.2 مليون معاملة تم إنجازها من عام 2015

32 جهة حكومية في كافة القطاعات

8 لغات يقدمها المركز للرد على الاستفسارات

المصدر: وزارة المواصلات والاتصالات

الإشراف العام: عبدالدايم عبدالعزيز
تحرير: محمد عبدالعال - محمد السقا
الإخراج الفني: محمد غريب